

حوارات

بصدرها
حزب العمل الشيوعي
الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

فصلية ماركسية

العدد الأول ١/١١/٢٠٢١



الافتتاحية

ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سورية

- ١- الماركسية والشيوعيون : خيارات ومواقف رياض زهرالدين .
- ٢-- في المأزق التاريخي لقوى اليسار وفاق التغيير السياسي الديمقراطي .
الجزء الاول... نزار ابو نوار
- ٣- الحركة الشيوعية في سوريا منذ ٢٠١١ قاسم نصر الدين.
- ٤- في الذكرى التاسعة لتغيّب الخير ... نزار أبو نوار

ملف: مسألة التنظيم واشكالات الوحدة

- ١- رؤية وموقف حول مشروع الوحدة ... غازي الصوراني
- ٢- خطوة الى الامام ... محمد حسون
- ٣- مساهمة حول التنظيم الحزبي ... انس الشامي

قضايا نظرية: مدخل الى الفلسفة الماركسية ... محمد سيد رصاص

الافتتاحية

في ضرورة مجلة للماركسيين اليوم

المعول والجبل

هيئة التحرير

يا لها من مهام صعبة نلقيها على عاتقنا على صفحات هذه الفصلية! ففي الوقت الذي يغزو فيه التردد، واليأس، وتوقع الأسوأ مفاصل الحياة السياسية في سوريا، نُقدم على اصدار مجلة نظرية - سياسية ماركسية نريد لها أن تكون قبساً في حلقة هذا الظلام. تنطلق «حوارات» من ما بعد صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي، فلقد أحدث ذلك الزلزال ما أحدثه؛ فانهارت أفكار وأبنية وأحزاب وأفراد لتسقط في وهدة اليأس أو في وهدة النيولبيرالية المناقضة لكل قيم العقل والتقدم والعدالة، علماً أن هذا الزلزال أصاب اليسار العالمي بمجمله بما فيه اليسار غير السوفيتي أو حتى المناهض للسوفييت، اليوم، وبعد ثلاثين عاماً من الصدمة ندرك أنه فتح الباب واسعاً لإعادة طرح الأسئلة عن المجتمع والتاريخ والحاضر من منطلق ماركسي عقلائي، ثوري ومتحرر من القوالب التي جهد السوفييت وغيرهم لتأطير الماركسية فيها، ونأمل من صفحاتنا أن نساهم في هذه الورشة الهائلة التي امتدت على مساحة العالم بأسره، والتي تُظهر حيوية الماركسية بقدر ما تظهر الحاجة الدائمة للبحث عن العدالة ومواجهة الإمبرياليات والديكتاتوريات والاستغلال والتخلف والفقر الذي يضرب اصقاع العالم، والتي تضع نصب عينها - في نهاية الأمر - إنهاء مملكة الحاجة والعبودية للوصول الى مملكة الكفاية والحرية. وستجد «حوارات» لفتح الباب أمام أسئلة الحاضر العربي والسوري، والخروج من مسبق المواقف التي درجت عليها سياسات الأحزاب موالية كانت أم معارضة، في محاولة لتلمس إشكاليات الواقع الراهن لما يتجاوز المواقف السياسية إلى تحليل الواقع كما هو،

ومحاولة رؤية التباساته وغوامضه التي طالما خفيت عن أعيننا أو تم تجاهلها لأسباب أيديولوجية، في محاولة لإنتاج فكر مطابق، يرى الاجتماعي الكامن تحت السياسي في مواقفنا ورؤانا .

المهمة الثالثة التي ستسعى «حوارات» لمواجهتها هي المسألة التنظيمية، فلقد عانت مختلف الأحزاب في بلدنا وعلى مدى عقود وعقود من موضوع الانشقاقات، ولم ينج من هذه الآلية إلا النادر النادر من الأحزاب، ونحن نأمل أن يضع حزبنا، حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي بيضهم في سلة الحوار، والحوار المعمق لتلمس جوانب الاتفاقات بيننا - وهي كثيرة - ومناقشة الخلافات - وهي قليلة - وذلك في جهد يناهض آليات الانشقاق، والذهاب - ربما للمرة الأولى في سوريا - قدماً في مسار التقارب والتشارك والوحدة، وأمامنا لتحقيق ذلك مهام عدة منها ما هو تنظيمي بحت، ومنها ما هو نظري، والأقل الأقل بينها ما هو سياسي.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن صفحات «حوارات» ستكون مفتوحة بالطبع لآراء الرفاق في الحزبين، وكذلك لآراء الرفاق الماركسيين السوريين والعرب، لإغناء الحوار والذهاب به الى ما ينير الواقع ويفعل أديانا .

الجبل أمامنا وفي أيدينا معول الإرادة والإصرار، والأيام القادمة ستظهر هل سيظل واقفاً أمامنا أم سنستطيع أن نحفر فيه طريقاً يوصلنا الى الجانب الآخر.

ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سورية

الماركسية والشيوعيون: خيارات ومواقف

رياض زهر الدين

من جملة التحديات التي واجهت الحركة الشيوعية السورية في أعقاب انهيار النموذج السوفييتي للاشتراكية، إجراء مراجعة لطريقة سائدة في فهم الماركسية لازمت وجودها منذ دخول الشيوعية إلى المنطقة العربية بدايات القرن العشرين، والتي اتسمت عموماً، بتعطيل دور العقل النقدي القارئ للنص الأصلي، والقادر على اكتشاف حدوده التاريخية والمعرفية، وإعادة إنتاجه في ضوء الواقع المحلي الملموس. في حين جرى تقديس النصوص المترجمة إلى العربية بصورة انتقائية ومبتورة من قبل السوفييت. مما أبقى النص الأصلي ماركس متوارياً وغائباً عن الحضور، تحت مظلمات الشروحات السوفييتية المبسطة لموضوعات النظرية الماركسية ومن أبرزها، وضعها أنماط حتمية لتطور المجتمعات البشرية، وتقسيم النظرية الماركسية بشكل تعسفي إلى مادية دياكتيكية ومادية تاريخية، أي إلى قوانين خاصه بالمعرفة العقلية وتطور الإنسان، وقوانين خاصة بتطور المجتمعات. وكأن معرفة الإنسان الفرد مستقلة ومنفصلة عن حركة تطور المجتمع!؟

٢

في حين انتشرت الماركسية اللينينية شرقاً، تحفظت عليها الحركة الاشتراكية في بلدان الغرب الرأسمالي. ولكن هذا الانتشار الواسع لخط الثورة الاشتراكية الممزوج بمهمات ديمقراطية واسعة، وتركيبه اجتماعية تهيمن عليها بشكل أساسي نضالات طبقة

الفلاحين، حمل معه في زمن ستالين، إشكاليات صاحبت وجودها لحين انهيار النموذج السوفييتي للاشتراكية، عززت النزعة الإصلاحية عند أحزابها وأغرقتها بالانتهازية، وقامت بتسخير نضالاتها في خدمة انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا السوفييتية، وذلك على حساب توسعها في بلدان الشرق الناهض في مواجهة الإمبريالية والاستعمار، وعلى الرغم من كونه متخلفاً اجتماعياً واقتصادياً، وظروفه لا تسمح له بتجاوز الرأسمالية، إلا أن ظروف الثورة الوطنية فيه، كانت تصب في مصلحة انتصار الثورة الاشتراكية العالمية، التي طُمت معالمها في سياسات الأحزاب الشيوعية آنذاك، وجرى الاكتفاء بمواقف تدعم انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد. لذلك منعت الأحزاب الشيوعية من الاندفاع بطريق الثورة والنضال الوطني الديمقراطي تحت راية برنامجها المستقل، عن أحزاب الحركات القومية من قبل الأممية الشيوعية الثالثة، وفرض عليها في زمن الاستعمار، القبول بزعامة القيادات الرجعية لنضالات شعوب الشرق التآثر على المستعمر، وحين تم بلوغ مرحلة الاستقلال، فرض عليها مجدداً القبول بالحكومات البرجوازية التي زرعها المستعمر لرعاية مصالحه، والحيلولة دون المسّ عميقاً بتبعية هذه الدول حديثة الاستقلال للاستعمار، حتى أن ذكر الاشتراكية كهدف مؤجل، قد غاب تماماً على سبيل المثال: عن برنامج الحزب الشيوعي السوري - اللبناني، لمدة تزيد عن النصف قرن. في حين كان يرتب دعم الدولة السوفييتية لخط الثورة الاشتراكية العالمية، والحاق هزيمة بمصالح الإمبريالية آنذاك، تبعات خوض مواجهات واسعة معها، مما يعقد ظروف تطور روسيا السوفييتية. ولكن المفارقة الكبرى في ذلك الموقف الملتبس، تكمن في إن هذه المفاضلة بين مصالح الدولة البيروقراطية السوفييتية والثورة الاشتراكية العالمية، ظلت قائمة في سياسات الأحزاب الشيوعية، حتى في أعقاب انتصار السوفييت في الحرب العالمية الثانية، وزوال الأممية الثالثة، ومجيء قيادة سوفييتية جديدة خلفاً لستالين!!

والسبب في ذلك الموقف الانتهازي والإصلاحي لسياسات السوفييت، بفك ارتباطهم بالثورة الاشتراكية العالمية، يكمن في التحول الطبقي الذي أصاب الدولة السوفييتية وأدى لبقرطتها، وجعل مصالح بيروقراطية الدولة منفصلة عنها. وهذا ما كشفت عنه سلسلة المؤتمرات التي عقدت بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٥، ومهدت الطريق لاتفاقية بالطا،

التي وقعها ستالين عام ١٩٤٥ مع زعماء أمريكا ، وبريطانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسست مع تفاهات ومؤتمرات سبقتها مثل: مؤتمر طهران الثلاثي عام ١٩٤٣ ، ومؤتمر بوتسدام في شهر يوليو عام ١٩٤٥ ، ومؤتمر موسكو الثنائي بين السوفييت وبريطانيا عام ١٩٤٤ ، لقواعد الحرب الباردة، حيث جرى بموجبها التواطؤ بين الجبارين المنتصرين الأمريكي - السوفييتي ، على وقف الحرب المباشرة بين الطرفين، وتقسيم دول العالم الثالث إلى مناطق نفوذ بينهما ، وعلى حوض حروبهما مستقبلاً بالوكالة، وجعل من الشعوب الطامحة لتحرر والانعقاد من التبعية، والتخلف، والاستعمار، أدوات لها .

٣

لماذا حدث ذلك التحول الإيديولوجي والطبقي داخل الدولة السوفييتية، وكيف ترجم ذلك الانزياح نفسه في سياسات ومواقف الحركة الشيوعية العربية؟ قبل وفاة لينين بعامين، طبقت سياسية النيب عام ١٩٢١ ، بسبب كارثة الحرب الأهلية والانهايار الاقتصادي، فتم استبدال إدارة المجالس العمالية لوسائل الإنتاج، بتطبيق رأسمالية الدولة البيروقراطية، التي زادا التحكم بالموارد المادية، انفصالا عن الطبقة العاملة. وفي مرحلة خروتشوف، وزمن المد الثوري العربي مطلع عقد الستينات ، تم توجيه الأحزاب الشيوعية العربية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري ، إلى دعم النموذج الرأسمالي البيروقراطي في التطور، والتوقف عن دعمها لأحزاب البرجوازيات الوطنية ، وتوجهاتها الديمقراطية البرلمانية ، بذريعة بناء الاشتراكية تحت قيادة أحزاب الحركة القومية التقدمية (الديمقراطية الثورية). والتأكيد على ضرورة التحالف معها تحت ذلك الشعار، الذي يسقط مبرر وجود شيوعي مستقل للبروليتاريا ، وذلك بعد أن ثبت للسوفييت المنعكسات السلبية لمعاداتهم التوجهات الوحدوية للحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر زمن الوحدة ، فعملوا على احتواء حركة التحرر العربية عن طريق تعميم ذلك النموذج، الذي أدى إلى تغييب المشاركة الجماعية لجماهير العمال والفلاحين في إدارة الفائض الاقتصادي الوطني ، وإلى زيادة الهدر وتعميم الفساد البيروقراطي . وعندما نمت مصالح الأنظمة الطبقية وتجدرت وتحولت نحو الديكتاتورية

والتطور الرأسمالي الرث خلال عقد سبعينيات القرن العشرين، انعكس ذلك التراجع سلباً على مواقع الحركة الشيوعية العربية، وأدخلها في موجة انشقاقات وصراعات وأزمات داخلية، نتيجة تكشف الحدود الرأسمالية لنموذج التطور البيروقراطي، وثبوت زيف ما رُوِّج له السوفييت طوال عقود، عن قدرة أنظمة تقودها أحزاب برجوازية راديكالية، على تخطي الرأسمالية في أطراف النظام الرأسمالي. وفي أعقاب انكفاء الزعامة الناصرية على أثر هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حدث لأول مرة انقلاب في وعي النخب الماركسية العربية، سواء الموجودة منها داخل الأحزاب القومية أو خارجها، أدى للانزياح عن خط الماركسية السوفييتية المهيمن عالمياً، حيث ساهمت الدروس المستخلصة من الهزيمة على يد طيف من اليسار الماركسي، بتشكيل تيارات من اليسار الجديد، المستقل في مرجعيته النظرية عن مسلمات الحركة الشيوعية العربية، فجرت على إثرها محاولات جادة لقراءة واقع المجتمعات العربية، بالعودة إلى الماركسية الأصلية، وتخطي التنظيرات السوفييتية عن شكل الخيار الاشتراكي في المنطقة العربية، وإنما يسجل على هذه المراجعات، أنها حدثت بدوافع إيديولوجية همها الإنجاز أكثر من كونها قراءات تأصيلية وإبداعية، هدفها تحرير العقل من سلطة القراءات الانتقائية والجاهزة.

٤

مواقف الحركة الشيوعية السورية في مرحلة ما بعد السوفييت

مع انهيار النموذج السوفييتي للاشتراكية، تم فتح فصل جديد في أزمة النظرية الماركسية، وأزمة الحركة الشيوعية السورية، ولكن أزمة الماركسية ليست أزمة معرفية نظرية بحتة، وإنما هي أزمة الحركة العمالية، وأزمة الحامل الاجتماعي القادر على تنفيذ مهمات برنامجه، لذلك فإن أزمة الماركسية، هي أزمة البشرية في محاولتها المتكررة والمخففة لتجاوز النظام الرأسمالي كنمط إنتاج، بات بقاءه يهدد وجود البشرية برمتها. والماركسية هي ضرورة ملحة في ذلك المشروع، كونها الوحيدة التي برهنت على أن الاشتراكية تنبع من البنية الداخلية لشمط الإنتاج الرأسمالي، وتدفع باتجاه تجاوز تناقضاته. لذلك يمكننا تعريف الاشتراكية هنا، بضرورة حل تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي. لقد جاء انهيار النموذج البيروقراطي للاشتراكية، ليفتح أمام الحركة الشيوعية في نهاية

الحرب الباردة طريقتين متعاكسين تماماً :

الأول - تجديد المشروع الاشتراكي باستعادة الطابع التجديدي النقدي والعقلاني لفكر ماركس، كوريث شرعي لحدائثة عصر الأنوار الأوروبي، ولما تحقق من منجز ديمقراطي في ظل النظام الرأسمالي، يجب المحافظة عليه من قبل البديل الاشتراكي واستكمال تطويره، وإنما بعد استبدال تطور النظام بهدف الريح، إلى جعل غايته تطور الإنسان نفسه، وذلك بما يسهم في تحريره من قيود الاستغلال الطبقي ومشاعر الاغتراب، والقلق على مصيره الإنساني، نتيجة اعتماد الرأسمالية في تطورها على وسيلتي الحرب والموت.

الثاني - اعتماد طريق التبعية الاقتصادية والتطور الرأسمالي الرث (الريعي) ، بتطبيق الإصلاحات الليبرالية والعمل وفق آليات السوق، وبوصفات صندوق النقد الدولي ، بما يسهم بارتفاع وتيرتي النهب والافقار الشديدين للشعب، وإجهاض محاولات ظهور برجوازية وطنية، ترفض التبعية ومنحازة لخيار التنمية المستقلة (١).

والذي حدث على صعيد واقع الحركة الشيوعية في سورية، إن المراجعات خلال العقد الأول من الالفية الثالثة، ذهبت باتجاه إعادة تفسير الاشتراكية بالإصلاحية الليبرالية، والعودة لاستخدامها بدلالة مفهوم العدالة الاجتماعية، والذي سبق ماركس انتقاده وتقنيده بإسهاب عند برودون في كتابه (بؤس الفلسفة). وما هذه الإصلاحية الليبرالية، سوى الإيديولوجية الجديدة للشيوعيين السوريين، ولل فكر البيروقراطي التتموي السوفييتي في مرحلة احتضاره وأفوله.

حيث وصلت المراجعة النقدية ببعض إلى درجة اعتبار الماركسية منهجاً لا نظرية، وتحميل النظرية، مسؤولية وقوع النخب الشيوعية في مرض الجمود العقائدي (٢) والقول: إن الماركسية هي منهج معرفي وليست نظرية، يحولها إلى جملة قواعد إجرائية

(١) - وهذا ما تم اختياره فعلياً من قبل نخب اليسار السوري زمن ربيع دمشق، حيث جرى التغلطة على هذه التراجعات عن خيار التنمية بالاعتماد على الذات، وتقديم الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية للفقراء، والاكتفاء بمطالبة النظام السوري بالإصلاحات السياسية الديمقراطية، دون التعرض إلى ما كان ينوي الأقدام عليه، من إصلاحات اقتصادية كارثية في نتائجها على عموم الشعب السوري، بكافة طبقاته بدون استثناء

(٢) - (الماركسية من فلسفة لتغيير إلى فلسفة لتبرير) عطية مسوح، دار الينابيع- دمشق

بلا مضمون معرفي، فتصبح بذلك البتر، عاجزة عن التحليل أو استخلاص من معطيات الواقع نتائج نظرية محددة، وتصبح عبارة عن تجريدات عقلية مفصولة عن الممارسة، فيتم العودة بنا مجدداً إلى أحضان هيغل، وجدل الفكر المحض، والتصوف الفلسفي. وقد شاهدنا كيف تم تفسير العالم من قبل الماركسية السوفييتية، كسيرورة مادية خالصة، واعتباره جزءاً من دياكتيك الطبيعة، في حين تاريخ العالم من وجهة نظر ماركس، هو: عبارة عن سيرورة مادية وروحية معاً، والبشر هم من يصنعون تاريخهم، ومن ثم لا يوجد قوانين مادية تاريخية، تعمل بشكل مستقل أو منفصل عن أنشطة البشر. لقد بقي ماركس في كل أعماله حذراً جداً بعكس صديقه إنجلز، من سحب قوانين التاريخ على الطبيعة، أو محاولة سحب قوانين الطبيعة على التاريخ، حيث تركز جهده على نقل دراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية من حقل الفلسفة إلى حقل العلم، والتأسيس لعلم جديد هو علم التاريخ، الذي يشمل بدوره عدة علوم أخرى، مثل: علم الاقتصاد، والاجتماع، والسياسية ليصبح ماركس بذلك المنجز من وجهة نظر لوي ألتوسير، مكتشف حقل معرفي جديد، هو: علم التاريخ.

لذلك لا يمكن فصل المنهج الديالكتيكي عن النظرية المادية كعلم لتاريخ، دون أن نلغي الماركسية برمتها كعلم للتاريخ، فالنظرية هي مرتكز المنهج، كما أن المنهج هو النظرية في لحظة فعلها وانفتاحها على موضوعها.

وهذا يحيلنا على الموضوعة الحادية عشرة لماركس حول فويرباخ، حيث فهم ماركس العالم انطلاقاً من مسألة الوحدة الجدلية بين النظرية والممارسة، والتي تدحض وجهة النظر السابقة حول الفصل بينهما على طول الخط. والتجربة السوفييتية مثال تاريخي طري، على فصل النظرية عن الممارسة. أما السبب الحقيقي في الجمود العقائدي الذي حصل للماركسية السوفييتية، فيكمن في تعطيل دور النظرية الكاشف للحدود الرأسمالية للنموذج السوفييتي البيروقراطي للتطور، وتبيان أنه كنموذج رأسمالي انتقالي، يستحيل تطابقه مع الاشتراكية كنظام إنتاج يدار فائضه الاقتصادي من قبل البروليتاريا دون ثورة سياسية ثانية، تزيل سلطة برجوازية الدولة المسيطرة. ولم يحدث ذلك الجمود العقائدي، بسبب ارتباط المنهج بالنظرية كما يزعم المجددون، بل نتيجة ذلك الفصل بينهما. وتاريخ التجربة ملئ بملايين حالات قمع تشكل انتلجنسيا ثورية تمتلك

حرية التفكير والتعبير داخل روسيا، وهناك أمثله كثيرة مارست النقد لذلك الانزياح عن الخط الديمقراطي العمالي في الثورة الروسية، ومحدرة من خطر البيروقراطية على الثورة الاشتراكية. ونذكر من بين هؤلاء: (روزا لكسمبورج (٣)، وتروتسكي (٤)، وزينيف، وكامينيف، وبوخارين، و لوكاش (٥) ، وغرامشي (٦) الخ.....) وغيرهم كثيرين، تمت ملاحظتهم وتصفيتهم أو منعت مؤلفاتهم أو الطلب منهم تقديم نقد ذاتي لنقدهم الانزياح اليميني أو جرى نفيهم للعمل في معسكرات الاعتقال في سيبيريا، فتحوّلت الأنظمة الشمولية إلى سجان كبير، يمارس الدكتاتورية على الشعب، باسم بروليتاريا مغيبة عن السلطتين السياسية والإنتاجية.

٥

على غرار المواقف السابقة للمفكر الشيوعي عطية مسوح ، تخلّى الحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي عن جزء من الماركسية مكتفياً بالمنهج الهيجلي، كمنهج منفصل عن النظرية المادية (٧)، التي هي أساس كل العلوم الإنسانية الحديثة، ومن ضمنها العلمانية كخلفية نظرية لبناء الدولة الحديثة ، حيث يمكن ممارسة السياسة وفق ذلك المنظور بمعزل عن التنوير، الذي أكد على مركزية تحرير العقل من سيطرة رجال الدين واحتكارهم للمعرفة والثقافة، وليعيد الحزب تحديد علاقته بالماركسية على النحو التالي : (الماركسية ليست عقيدة جاهزة ومحكمة الإغلاق، بل هي بالسياسة منهج تحليلي معرفي لبنية اقتصادية -اجتماعية - ثقافية) (٨) وبدلاً من البحث في الأسباب الطبقيّة، والسياسية، والثقافية الكامنة التي تسببت في وقوع نخب السلطة

(٣)- دروس الثورة الروسية، روزا لكسمبورج

(٤)- الأهمية الثالثة والاشتراكية في بلد واحد، تروتسكي

(٥)- التاريخ والوعي الطبقي، لوكاش

(٦)- حول البيروقراطية، الأمير الحديث، غرامشي

(٧)- حرية الماركسي المنخرط في السياسة في أن يعتقد ما يراه من معتقدات دينية أو غير دينية تجاه النظام

الكوني - الطبيعي... لتكون الماركسية بناء على ذلك محصورة في إطار اقتصادي - اجتماعي - ثقافي - سياسي

ويبحث تكون الماركسية مفصولة عن عقيدة الماركسيين عبر عملية فصل بين تخومي العقيدة والسياسة داخل

الحزب الشيوعي) البرنامج السياسي، ٢٠١٩ / ص ٥٦

(٨)- البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري المكتب السياسي لعام ٢٠١٩ / ص ٥٥

السوفييتية ، والحزبية السورية التابعة، في مأزق تعطيل دور النظرية في نقد تضليل نخب السلطة و الخط السياسي لأحزابها ؟ نجدهم يسلكون طريق يعزز تحكم المعتدية بدلاً من إغائها، فباسم الانحياز للواقعية السياسة ضد الطبقة، يتم حذف السياسة كعلم أساسه الصراع على المصالح المادية بين قوى اجتماعية سواء كانوا أفراداً أو طبقات أو أمم! وهذا التصور يهبط بالسياسة، لتصبح مجرد تكتيكات ومؤامرات يحيكها الأمير ويطانته بهدف الظفر بالسلطة! إن طريق الانتقاء بحذف نظرية المصالح المادية ، دون تعليل منطقي لذلك البتر والتشويه ، يوقعهم مجدداً بجمود نظري أكبر، حين ينحازون لمركب نظري انتقائي بلا هوية نظرية ، يجمع ما بين تصوف المنهج الهيفلي في موقفه من السياسة والدين ، والتفسير الستاليني الغائي في شرحه للمادية التاريخية ، حيث نجد الرفاق يسيرون على خطى ستالين، فيقررون بوجود قوانين للتطور التاريخي، غائية و كامنة ، منفصله عن وعي الإنسان وأنشطته، وتتحكم بحركة التاريخ وتمرحله ، فتكبل حرية الإنسان وتلغي دوره ، وتجعل من الرأسمالية ضرورة طبيعية غير قابلة للتعليل أو التغيير أو التجاوز ، ونظام اقتصادي لم يستنفذ أغراضه بعد، والمطلوب على المستوى الإنساني ، التكيف معه، وتحمل مخاطر وجوده على البشرية جمعاء! (٩). حيث استخلص برنامج الحزب، ان وجود هذه القوانين، هو من تسبب بفشل السوفييت بتجاوز الرأسمالية، وليس انكفاء أصحاب التجربة عن مضمونها الديمقراطي، وامتناعهم عن إصلاح تشوهات النظام السياسي! فيتم بذلك تأكيد ما طرحه ستالين قبل مائة عام في نظريته عن حتمية المرور ب (مراحل التطور الخمس)، واعتبارها أنماط إنتاج منفصلة في عملها، عن سيرورة الصراع الطبقي وأنشطة البشر، وتجبر المجتمعات على اتباع استراتيجية التكيف مع الرأسمالية المتهالكة كنظام اقتصادي مسيطر، ونمط ثقافي مهيمن عالمياً، وجرى ترجمة ذلك التوجه من قبل السوفييت عملياً، تحت شعار التعايش معه والنضال السلمى ضده.

(٩)- (التجربة السوفييتية ١٩١٧-١٩٩١ ، تثبت صحة تحليل ماركس وخطأ لينين، بأنه يمكن الدخول في الاشتراكية وتحقيق مهمات اشتراكية من دون استنفاد المرحلة الرأسمالية لذاتها. عملياً لم يستطع الشيوعيون في روسيا والصين أكثر من قيادة بلدانهم نحو الرأسمالية المتطورة، وتجاوز البنية الماقبل رأسمالية بشكل لا يتجاوز مهمات الثورتين الإنكليزية والفرنسية .. في فيتنام .. هم يقودون الان عملية التحديث الرأسمالي) البرنامج ص ٥٩ - ٦٠

وبذلك المنطق الغائي لتطور، يتم الانزياح عن خط النظرية الماركسية، والتوجه إلى بترها والتعامل معها كمركب انتقائي، دون مراجعة لمسار الثورة الاشتراكية العالمية. وهذا يفسر لنا، لماذا لم يخرج تبني هذه الأطروحات النظرية الجديدة من قبل الشيوعيين السوريين، اليسار الشيوعي من مأزقه التاريخي؟ كونه بحث مسألة التنوير الديني في سورية، مسألة استراتيجية ومعقدة، ولا يمكن إحداث انعطافه فيها، بمجرد تراجع حزب شيوعي معارض عن العلمانية، والنظرية المادية، والتصالح مع الفكر السائد بل بأحداث قطيعة معه، في وقت تعمل فيه السلطة السياسية الاستبدادية القائمة على تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي، بحروب أهلية باردة وساخرة لا تنقطع، وهناك أحزاب شيوعية متحالفة معها وتدعي العلمانية، فيأخذ الدين هنا وظيفة أو صفة مقاومة للاستبداد، ودلالات تصبح إيجابية في نظر عموم الشعب، ولكن هذا لا ينفي دوره المعرقل لأي مشروع نهضوي قادم، إذا ما استخدم كعقيدة سياسية، وكسلاح إيديولوجي بيد جماعات الإسلام السياسي، وتيارات الفكر الجهادي والتكفيري. وتلك الأطروحات، انفصل مسار تطور اليسار الشيوعي الذي قطع مع فكر ماركس ومشروعه، بإعادة الاعتبار لهيجل وفلسفته، عن مسار تطور اليسار الماركسي.

٦

أما الانزياح الكبير الثاني فكان عام ١٩٩٠ بين صفوف اليسار الجديد من حزب العمل الشيوعي، الذي كانت غالبية كوادره مازالت في المعتقلات. حيث جرت مراجعة من قبل بعض القيادات، أعادت فيها قراءة ماركس بعيون ليبرالية، لتبرير القطع مع الماركسية والانتقال إلى منظومة جديدة، وعدم الاكتفاء بالانتقاء من الماركسية عن طريق تأويل ماركس بهيجل، حيث تم التسليم من قبل ذلك الفريق، بهزيمة الاشتراكية كنموذج لم يعد صالحاً للتطبيق في ظروف هيمنة القطب الواحد، وتم العزوف عن فكرة، الماركسية «مرشداً للعمل»، والاتكاء على نظرية فوكوياما، المبنية على فرضية تزعم فيها، تعارض المشروعات الديمقراطية والاشتراكي، لتبرير التراجع عن النظرية الماركسية، انسجاماً مع العقل الخلاصي المتصوف فلسفياً، الذي حول انتصار الاشتراكية على الرأسمالية، لمسألة قوانين تفعل في التاريخ أخلاقياً و غائباً، وتدفع بشكل حتمي لانتصار البشر

الفقراء على مستغليهم الاغنياء، وليس لمسألة صراع مصالح مادية لأمم وطبقات وبشر ، قادرين على قلب التوازنات الدولية في أية لحظة باتجاه غير متوقع. ونتيجة هزيمة الثورات في أوروبا الشرقية وبلاد السوفييت، تم التسليم بعدم قدرة النظرية الماركسية على اكتشاف حقيقة الرأسمالية، وادعاء عجزها عن استخلاص دروس إخفاق أنظمة الاشتراكية المحققة في تجاوز الرأسمالية، واستحالة تجديد مشروعها على أرضية استيعاب دروس هزيمة الثورات!! كانت هذه رؤية بعض القيادات التي وضعت نفسها «منطقياً» خارج الحزب إثر تبنيها هذه الآراء.

في دروس هزيمة الثورات

في كل المراجعات التي حدثت، جرى القفز من فوق الحقيقة التي تفيد: بأن النموذج السوفييتي، كان خياراً إصلاحياً للتكيف مع الرأسمالية منذ البداية، وحمل داخله قيم الثورة المضادة، وكان يمكن أن يكون للثورة الاشتراكية العالمية مصيراً مختلفاً، فيما لو تم دعم الثورة الألمانية بقيادة روزا لكسمبورج عام ١٩١٩ وعدم إجراء الصلح مع الإمبريالية الألمانية من قبل البلاشفة. وفيما لو لم تحدث محاولة اغتيال لينين والتسبب في مرضه ثم وفاته، او لم ينف تروتسكي ويطارد ثم يقتل ، أو لم يسجن غرامشي وتنتصر الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، ولم يجر التراجع عن قيادة البروليتاريا للثورة ويتم نسف أسس الديمقراطية العمالية في عهد ستالين وتحويلها إلى ثورة اشتراكية تقودها البيروقراطية ، وتصبح مشروعاً هدفه الوصول الى الرأسمالية لا تجاوزها، وعبر عنه التقارب الذي حدث في آلية عمل النظامين، وكشفت عنه الدراسات الغربية أواخر عهد ستالين، بشكل مثبت ويقيني، بأن التطور الذي حدث في الاتحاد السوفييتي، هو: بلوغ مرحلة مجتمع صناعي يدار بطريقة رأسمالية (١٠)، وهو النقد الذي عمقته في عهد خروتشوف بريجنيف ، المناظرة بين الحزبين الشيوعيين السوفييتي - الصيني (١٩٦٠-١٩٦٥) ، ولم يستند منها عملياً، في تصحيح مسار الخط السياسي الاستراتيجي للحركة الشيوعية العالمية . وإن نضال حركة الشعوب في سبيل تجاوز الرأسمالية كمنط إنتاج، حتى

وان فشلت في ذلك المسعى، فإن فشلها يؤكد حقيقة صعوبات تجاوزها في نطاق بلد واحد، وأنه حتى يتم تجاوزها، فعلى قاعدة العالمية ذاتها. وإن الرأسمالية كيفت نفسها إيجابياً لتصبح نظاماً عالمياً، في مجرى الصراع مع حركات التحرر الوطني، بزيادة حدة نهبا للعالم الثالث واحتجاز تطوره، فيما فشل السوفييت بتوظيف انتصارهم في الحرب العالمية الثانية وتحولهم إلى معسكر عالمي، بإصلاح النظام عن طريق إعادة الاعتبار لخط الديمقراطية في إدارة وسائل الإنتاج، والتوقف عن تعميم ونشر النزعة الإصلاحية والانتهازية، داخل الحركة الشيوعية العالمية، والبلدان التي تقودها حركات التحرر الوطني زمن الحرب الباردة، الأمر الذي كان سيسمح فيما لو تحقق، باستئناف مسار الثورة الاشتراكية العالمية.

٧

وهناك انزياح ثالث حدث عام ٢٠٠١ داخل صفوف اليسار الماركسي، والشيوعي، والقومي في سورية (١١)، باتجاه تبني القيم الليبرالية كعقيدة جاهزة، وتصوره أمكانية أحداث انعطافه في تطور المجتمع المدني السوري، على مستوى الوعي السياسي، يكون منطلقاً لحراك الشارع الشعبي فيما إذا تحرر من خوفه! حيث تم توقع حدوث ذلك التغيير آنذاك، بدون توفر قاعدة اقتصادية - اجتماعية جديدة لذلك التحول، تسمح في بروز قوى اجتماعية جديدة تحمله، وتتصدى لتغيير الأنظمة؟ كما تم الاعتقاد وعن تصور خاطئ أيضاً، إن برجوازية الدولة البيروقراطية الفاسدة، تصلح أن تكون شريكاً في ذلك المشروع التنويري التاريخي، الذي سيخلص المجتمع السوري من ولاءات المجتمع الأهلي؟ مما يدل مجدداً على أن ذلك التحول الأيديولوجي في وعي النخب آنذاك، قد حدث دون تأصيل نظري، يعيد فحص إمكانات توفر شروط ولادة تنوير عربي في ظل نظام استبدادي؟ مما يؤكد مجدداً عدم زوال أثر الرغبات عن عقل مثلوم الحد، كان يبحث عن الخلاص بواسطة يقين جديد، وهو مازال بحاجة إلى تنوير، يدفع به إلى الخروج من مرحلة اليقينيّات، والدخول إلى مرحلة الشك بالأحكام الجاهزة وعدم التصديق

(١١) - بيان ٩٩، وبيان الألف، ولجان أحياء المجتمع المدني السوري نموذجاً

إلا بواسطة البرهان، بحيث يقوم بصياغة وعيه وهو يقف على أرضية الواقع، بدلاً من الرغبات. وإن ما تحتاجه هذه النخب فعلاً، ليس قراءه نص ماركس أو الإيمان بما جاء به حرفياً، أو استبعاده دون نقد، بل إلى اكتشاف الطريقة أو الآلية التي فكر بها ماركس في زمن ربيع الثورات الديمقراطية الأوروبية عام ١٨٤٨، لحظة كتابة البيان الشيوعي بلغة متفائلة، وما كتبه لاحقاً في زمن هزيمتها أمام قوى الثورة المضادة، بالانكباب على استخلاص دروس التجربة، وتعميق معرفته بالواقع. وكيف أنه لولا تراث عصر التنوير، الذي وثق بقدرات عقل الإنسان على اكتشاف حقيقة ما يدور حوله، فأن فكر ماركس لم يتطور لاحقاً، باتجاه تجاوز الصراع السياسي المباشر ونتأجه السلبية، والقيام بكتابه مؤلفه «الرأسمال»، الذي يركز على ما هو جوهرى وثابت بالنظام الرأسمالي، بغض النظر عما ستؤول إليه مجريات الصراع الطبقي من انتصار البرجوازية المتذبذبة في المدى المنظور.



ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سورية

في المآزق التاريخي لقوى اليسار وآفاق التغيير السياسي الديمقراطي

الجزء الأول

نزار ابو نوار

حول اسباب وتجليات المآزق النظري والسياسي لطيف واسع من الاحزاب والقوى السياسية، التي ولدت ونمت في اجواء الحرب الباردة؛ وفي ظل نضالات شعوب المنطقة لتحقيق آمال وأهداف الوحدة والتحرر الاجتماعي والوطني، تحت شعارات القومية والاشتراكية، والشيوعية؛ وركبت لاحقا، مع انتهاء ظروف الحرب، قطار التغيير الديمقراطي؛ وبما حملته من إرث تاريخي ثقيل !!

تعتمد قراءتي في هذا البحث على ما اعتقد أنه اهمّ دروس الحرب الكارثية التي خططت لها، وفجّرتها، بدرجات متصاعدة من العنف ومستويات متفاوتة من التورط، جميع أطراف قوى «حلف الاستبداد» (١)، في مسعى مشترك لقطع سبل التغيير الديمقراطي السلمي، التي جعل منها حراك السوريين في ربيع ٢٠١١ إمكانية واقعية، وكشف ضرورتها التاريخية؛ خاصة من زاوية إدراكنا لحاجة قوى وأحزاب ونخب حركة التغيير الديمقراطي التاريخية والراهنة، الماسّة، لتصحيح ما ظهر من قصور في الوعي، او اعوجج من سلوك في الممارسة، على أمل إعادة إنتاج وعي سياسي ديمقراطي وطني، يدرك اهمّ حقائق الصراع، ويساهم في بناء جسم سياسي معارض؛ ممثّل غيابه خلال سنوات الصراع، نقطة الضعف الاخطر في مسار نضال السوريين لفرض حدوث انتقال سياسي، يفتح ابواب سوريا، المحكمة الاغلاق طيلة عقود حقب الاستبداد السياسي، امام فرص السير على خارطة طريق تغيير ديمقراطي؛ كخيار وحيد، لا بديل له، لإعادة

ترميم التصدّعات المدمّرة التي نتجت عن عهود الاستبداد، وعمّقتها بشكل خطير حروب الثورة المضادة، وطالت جميع مقوّمات الدولة السورية.

إذا كان لا يختلف اثنان على توصيف الحالة السياسيّة المزريّة التي وصلت إليها جميع أطراف المعارضات السوريّة، وفي مقدمتها «قوى اليسار»؛ سواء من حيث غياب الرؤيّة السياسيّة المتكاملة لطبيعة الصراع، ومآلاته، التاريخيّة والراهنة والمستقبليّة، أو بما يرتبط بما نتج عنها من قراءات غير موضوعية لمراحل حروب «الثورة المضادة» - أذرع «الخيار العسكري» وقواه الميليشياويّة - وطبيعة المصالح والعلاقات الجدليّة بين القوى الداعمة لها مباشرة، أو لوجستياً، إضافة إلى ما أدّت إليه ذاتياً، في الممارسة السياسيّة، من اشكال التفهيم والتنظيمي، وحالة العجز، والارتهان السياسي، والتنافس على الدعم المالي، فإنّ السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بقوة:

لماذا يستمر عجز النخب السياسيّة والثقافيّة السوريّة عن إدراك اسباب مأزقها الحالي، التاريخيّة والمعاصرة، وكيفية تجاوز نتائجه، والخروج من دوائر آثاره المعيقة لتحقيق اهدافها الديمقراطيّة المُعلنة في هذه المرحلة التاريخيّة، وفي مواجهة فاعلة ضدّ أعداء التغيير الديمقراطي؟

الجزء الأوّل:

اعتقد أنّ العامل الاساسي يكمن في التهرّب من مواجهه عواقب مكاشفة صادقة، شجاعة، يقوم بها الجميع عبر آليات النقد الذاتي، تبين نقاط الخلل على جميع الصعد؛ النظرية والسياسيّة والتنظيميّة والبرامجيّة والعلاقات البينيّة، وتطرح رؤى وخيارات موضوعية لتجاوز الواقع؛ وهي الخطوة الأولى، التي يدلّ الإقدام عليها على صدقيّة النوايا المُعلنة، ويؤشّر على رغبة حقيقيّة بتجاوز التناقض الذي يبدو أنّه قد تكيّف معه الجميع، بين الشكل والمضمون، وبين الادعاء والحقيقة! (٢).

أوّلاً، في عوامل السياق التاريخي:

بداية، أوّد التأكيد على أنّ همّي الأوّل من تقديم قراءة تاريخيّة، تحاول تسليط الضوء، بالخطوط العامّة، على أهمّ الاسباب الذاتيّة/ الموضوعيّة للمأزق الذي وصلت إليه «قوى اليسار»، بتياراتها التاريخيّة «الايديولوجيّة» الرئيسيّة، «الشيوعيّة - اللينينيّة

/الستالينية» و«القومية، الوجودية/ الاشتراكية - الناصرية والبعثية والسورية»، وتشظياتها التنظيمية، هو مساعدة ناشطي ونخب هذا التيار العريض، المنحازين وجدانياً وسياسياً، لقيم الحق والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، الذين يضعون في مقدّمة اولوياتهم العمل من اجل دفع عجلة التغيير الوطني الديمقراطي المعطّلة، على إدراك بعض جوانب الحقائق «المرّة»، التي أطرت صيرورة تشكّل الوعي السياسي النخبوي، وما تزال تُعيق نجاح ممارساتهم السياسية، وبالتالي، حثّهم على ضرورة بلورة وعي سياسي ديمقراطي موضوعي، يعتمد على قراءة مختلفة لحقائق الصراع، بما يساعد جميع السوريين في الخروج من حالة المأزق التاريخي الراهنة. بالطبع يتقاطع موقفي مع اصوات عديدة داخل صفوف النخب السياسية والثقافية المعارضة، ترى بضرورة إعادة تقييم شاملة للمرحلة الحالية، وما تفرضه من تحديات (٢)، كما واختلف مع ما تقدّمه شخصيات بارزة في النخب السياسية والثقافية المعارضة؛ ترى في الضرورة الموضوعية والذاتية لتحقيق هذه المهمة الوطنية الديمقراطية الوطنية فرصة للترويج لطروحات تُعيق، انطلاق مسيرة نضالية جديدة؛ سواء التي تعتقد بوجود البدء من «الصفير»؛ طالما أنّه لا جدوى من مساجلة احزاب ونخب قوى «اليسار التقليدي»، حول ضرورة تطوير فكرها، وسائل وادوات عملها؛ أو مع الذين يعتقدون بانه لا يجب على النخب ان تضع العمل السياسي ضمن اولوياتها، طالما أنّ مسارات التغيير الديمقراطي، التي عرفتها اوروبًا غير مناسبة للحالة السورية (٤).

ضمن هذا الهمّ، يأخذنا السياق التاريخي إلى تخوم الحرب العالمية الثانية. تُبرز القراءة السريعة لطبيعة الصراعات التي شهدتها مرحلة «الحرب الباردة»، وما كشفت عنه حصيلة العقود التالية لانتهائها، الحقيقة المرّة التي تقول أنّ تضحيات الحرب، والثمن الذي قدّمته البشرية في صراعات السيطرة الإقليمية والعالمية بين سلطات الانظمة الرأسمالية، بأشكالها التاريخية المتناقضة، الفاشية والديكتاتورية والديمقراطية، كانت اكبر بكثير من انجازاتها، المعززة لظروف وقوى السلام العالمي. بمعنى، إنّ ما دفعته «الحضارة الإنسانية» من ثمن لأسقاط الأنظمة السياسية الفاشية، الاستبدادية، لم يؤدّي كما هو متوقّع، و طبعي، إلى تعزيز قيم الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وانتصار حقوق الإنسان، في إطار النظام الرأسمالي،

أو في سياق قيام نظام سياسي أرقى، أكثر قدرة على توفير مناخ سلام عالمي وعلاقات تعاون ندية بين شعوب ودول العالم، وظروف حياة كريمة، على الصعد الوطنيّة؛ وهي بالطبع نتيجة صادمة، ومؤشّر خطير لاتجاه، وطبيعة مآلات الصراع المستقبلية !!

فقبل أن تضع الحرب أوزرها، وُزِعَ المنتصرون» بعض مناطق النفوذ والحصص، على اشلاء ملايين البشر، واضخم ركام عرفته البشرية حتى تاريخه، ودخلوا في حرب «باردة»، بالنسبة لقيادتها الأمريكية الروسية، بدماء وثروات الشعوب، وعلى حساب سيادة دولها الوطنيّة، في محاولة كل قطب الاستفراد بالسيطرة على دول الكوكب، وثرواته الأكثر أهميّة. فلم تمثّل تلك الانظمة المتسيّدة الجديدة، التي انتصرت على الفاشيّة، نقيضاً بنويّاً لطبيعة النظم الفاشيّة المهزومة، بل جسّدوا أشكالاً سياسيّة مختلفة، لنفس بنية النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، بنموذجه الأبرز، الستاليني، (الشمولي، الاستبدادي، بخليط من ديكتاتوريات الانظمة العسكرية والأمنيّة، البوليسيّة، وعلاقات رأسمالية الدولة الاحتكاريّة البيروقراطية؛ وهي نصف الحقيقة التي عملت على تغييبها ماكينة الدعاية «السوفيياتيّة»، وما تزال تتردد في قولها نخب اليسار، في سياق نقد ذاتي شامل!)، و«الديمقراطي الأمريكي»؛ بوجهات سياسيّة ديمقراطيّة، تتقاسم في لعبتها السياسيّة السلطة وتتبادلها مجموعة احزاب، ليسوا في الجوهر سوى وكلاء لمصالح الشركات الإمبريالية العالمية، التي تتربع على قيادة نظامها الولايات المتحدة.

ولا غرابة في ذلك، فقد خرجت الطبقة السياسية الاقتصادية المسيطرة على الولايات المتحدة من اتون حربين عالميتين، دمّرتا منافسها الرئيسي العالمي، أوروبا، بأقلّ الخسائر، وحصّة الأسد، لنظامها السياسي «الديمقراطي»؛ بينما خرج «السوفييات»، وحلفهم «الاشتراكي»، من تحت دخان حريقها الثاني، منهكين، يتعيشون على بقايا حلم اشتراكي، وواقع رأسمالية الدولة البيروقراطية، واوهام بناء إمبراطوريتها المستحيلة، في مواجهة النموذج الديمقراطي، الارقي تاريخياً !!

ضمن هذا السياق العام، وفي إطار حسابات الربح والخسارة في معارك الحرب الباردة، كان من الطبيعي ان تشغل منطقتنا، كامل منطقة الشرق الأوسط، وقلبها، منطقة «مثلث النفط» الاستراتيجية العالمي، بشكل خاص، بالجميع، وتحتلّ الأولويّة على قائمة مواقع التنافس العالمي.

فهل كان يغيب عن وعي القيادتين في موسكو وواشنطن أن الخطوة الأولى، الأكثر أهمية، على طريق نجاح مشروع تحقيق السيطرة الإمبريالية العالمية، تبدأ في إحكام الهيمنة على المنطقة، التي تشكل أعظم كنز عالمي، وأكثر موقعه الجيوسياسية الاستراتيجية أهمية؟

في سياق خوض تلك الحرب العالمية، التي طالت حرائقها الكبرى معظم مناطق الحزام الكولونيالي، وشكّلت منطقتنا واحدة من أهم جبهاتها، (والتي اطلقت عليها الدعاية المشتركة «الحرب الباردة»، تعبيراً عن المصلحة في عدم حصول مواجهات حربية مباشرة، و بما يعني حرص الطرفين على ممارستها بأدوات اقليمية، وجعل دول وثروات وطموحات شعوب المنطقة ودولها وقود لها)، كان من الطبيعي ان تكون منطقتنا هي الخاسر الأكبر، على جميع الصعد، وبكافة المعايير، بغض النظر عن نتيجة الحرب!! فرغم تعدد اشكال الخسارة، وتفاوت مستويات الضرر على الصعيد الوطني الخاص، والقومي المشترك، فقد اتى في مقدمة اسبابها، واكثرها نتائجها تأثيراً «طويل الأمد» على المنطقة، «تقاطع مصالح وسياسات القوى الدولية المتصارعة على السيطرة الإقليمية، بقطبيها الأمريكي والسوفياتي، في رفض مسارات التغيير السياسي الديمقراطي، والعداء المتعدد الأشكال والأدوات لأهداف المشروع الديمقراطي، وبالتالي، الانحياز لثنى اشكال قوى وسلطات الاستبداد»، وهي أيضاً إحدى انصاف الحقيقة المغيبة!! طيلة عقود وسنوات، شكّل هذا المبدأ أهم حقائق الصراع، وامتلك ما يكفي من اسباب قوة المصالح، والاستمرارية، جعلت منه أكثر خطط وسياسيات الدولتين، الأمريكية والروسية، السوفياتية تاريخياً، والبتينية راهناً، ثباتاً في قواعد السياسات الاستراتيجية؛ كما تؤكد حديثاً مواقف وسياسات القوتين الأكبر، الأمريكية والروسية، تجاه الاستحقاقات الديمقراطية التي كشفت ضرورتها المصيرية ثورات الربيع العربي، طيلة سنوات العقد الماضي (٥)، وكما تبين حقائق الصراع التاريخية.

رغم اعتراف الجميع باعتماد الولايات المتحدة وروسيا السوفياتي طيلة عقود الحرب الباردة، وما تلاها، على مرتكزات محلية وإقليمية، لم يكن بينها نظام ديمقراطي واحد، ما يزال يتجاهل البعض استمرار هذا النهج، كما جسده مواقف وسياسات الدولتين تجاه الصراع في سوريا طيلة السنوات العشر العجاف؛ وهو ما يجعل من المفيد توضيح

طبيعة المصالح المشتركة لكلا النظامين التي تتعارض مع أهداف ومسارات وقوى التغيير الديمقراطي، والتي تكتسب أهمية استثنائية في سوريا، بفعل العامل «الصهيوني» ودرجة تأثير سياسات ومصالح «إسرائيل» على طبيعة ومآلات الصراع على السلطة في سوريا. إذا كان الشكل السياسي «الديمقراطي» للنظام الرأسمالي هو الأفضل، والارقي تاريخياً لبناء مقومات الدولة الوطنية، وتوفير الحدود الدنيا من المساواة وتنظيم التداول السلمي للسلطة؛ وهو كذلك، كما اظهرت تجربة البلدان التي دخلت مسارات «الديمقراطية»؛ بالمقارنة مع تجارب النماذج الموازية، «الاستبدادية والديكتاتورية والشمولية»، التي يجمعها الرفض القاطع لمبدأ التبادل السياسي السلمي للسلطة، وما ينتج عنه من حروب أهلية؛ بما يجعل من تحقيقه ضرورة تاريخية، وشرط لازم، لبناء مقومات مشروع حضاري حديث، يوفر مقومات الاستقلال والسيادة الوطنية؛ يصبح من الطبيعي ان تتقاطع مصالح وسياسات الطغم الحاكمة في الولايات المتحدة «الديمقراطية»، وروسيا السوفياتية «الشمولية» (وبعض الأطروحات النخبوية^(١))، الساعيتين نحو احكام السيطرة على دول المنطقة، مع مصالح سلطات الانظمة الاستبدادية، وادواتها، في العمل على قطع سبل الانتقال الديمقراطي، كإجراء حاسم لمنع سير شعوب المنطقة، ومؤسسات دولها، على طرق بناء مقومات الدولة الوطنية، وبما يمنع ظروف ولادة، ونمو، وسائل تغفل، واستقرار، شباك النهب التشاركي، الإمبريالي، العالمي، والاستبدادي، الإقليمي.

يؤكد موضوعية عدم انحياز سياسات الولايات لخيارات شعوب المنطقة الديمقراطية نتائج صراعات الحرب الباردة . فانتصار القوى السياسية التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية «الديمقراطية» وشركاؤها في قيادة النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، على «معسكر» النموذج الستاليني، الشمولي، لم ينتج عنه انتصار الولايات المتحدة لقيم ومبادئ النظام الديمقراطي، كما يُفترض على صعيد الدعاية. تفسير هذا التناقض يمكن استنتاجه موضوعياً، ومنطقياً، فقط في إدراك طبيعة الهدف الاستراتيجي للصراع السوفياتي الأمريكي، خلال حقبة الحرب الباردة.

رغم يافطة تعزيز الديمقراطية، وقيم العالم الحر، التي روّجت لها الدعاية الأمريكية، فلم يكن انتصار نموذج النظام الديمقراطي هو الهدف الاستراتيجي لأعظم الديمقراطيات الإمبريالية، الولايات المتحدة، في حربها ضدّ النموذج الستاليني؛ ولم يكن بالطبع هدف

السياسات السوفياتية أيضا، التي طالما انحازت لصالح سلطات الانظمة الديكتاتورية، وغضت النظر عن وسائل سيطرتها الاستبدادية، المعادية لأبسط حقوق الإنسان، رغم ترويج دعايتها السياسية والإيديولوجيا لأفكار التحرر الاجتماعي والوطني والتحول الاشتراكي؛ متجاهلة تماما اهمية وألوية قيام مؤسسات الدولة الديمقراطية، وتوفير مناخ الحريات السياسية، وما تفتحه من آفاق، في دول لم تحقق أي من اهداف الثورة البرجوازية «الديمقراطية» !! فهل كانت تجهل القوى المتفذة في السلطات السوفياتية استحالة تحقيق تلك الاهداف في ظل انظمة «الديكتاتوريات العسكرية»، التي تحالفت معها، وروجت لقيادتها «لحركة التحرر الوطني»، والتي لم تشكل، في بنيتها الطبقية، وصيرورة تطورها، وطبيعة سلطاتها السياسية، سوى ادوات، ومركزات السيطرة الإمبريالية للولايات المتحدة؟

من المؤسف عدم اعتراف قوى اليسار في سوريا والمنطقة، حتى تاريخه؛ ورغم كل ما تكشف من فضائح حول طبيعة السلطة السوفياتية، المتعلقة بسياستها غير المتساوقة عمليا مع آمال شعوب المنطقة في التحرر الوطني، والتغيير الديمقراطي، وما اعقبها في ممارسات القيادة الروسية المعادية، في سياق تقاطع مصالحها مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية، لقطع سبل التغيير الديمقراطي للشعب السوري .

ألا تقتضي الموضوعية، والحرص على المصادقية أن تبادر النخب السياسية «اليسارية» على الاعتراف، في إطار سياسات نقد ذاتي، بحقيقة أن فرض السيطرة الإمبريالية على العالم، خاصة في منطقتنا الشرق اوسطية، شكل الهدف الاستراتيجي المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ؟ وهو ما يفسر دعم الجانبين، «المتصارعين على السيطرة الإقليمية»، لسلطات الانظمة الديكتاتورية العسكرية، رغم عدائها لأهداف المشروع الديمقراطي، التحرري، وقواه السياسية، القومية والشيوعية.

هو ليس مجرد إتهام !!

يؤكد موضوعية هذا الاستنتاج ممارسات القوى المتصارعة، سواء في القيادة الأمريكية الروسية، او في الأدوات، وخلال حقبة الحرب، وطيلة العقود التالية لانتهاها .

● على المسرح العالمي:

١- على صعيد «الديمقراطية» الأمريكية، من جهة اولى، لقد كشفت سياقات الصراع

ونتأجه، وما تخلله خلال الحقبة اللاحقة، عدم انعكاس تلك الصيرورة إيجابياً على تعميق آليات النظام الديمقراطي، وأنسنتها، على الصعيد الداخلي، الأوروبي والأمريكي، بدرجات متفاوتة، أولاً، وعدم تطبيق ما روجته دعايتها حول دعم تعميم النموذج، على الصعيد العالمي، والإقليمي، الشرق أوسطي، ثانياً، بما يؤكد عدم مصداقية التزام الولايات المتحدة بقضايا النضال الديمقراطي، والتركيز على استخدامها بشكل رئيسي كأدوات ووسائل مواجهة النموذج الستاليني، وتسهيل الانتصار عليه؛ في حروب السيطرة الإمبريالية على العالم بشكل عام، ومنطقتنا، بشكل خاص .

يضاف إلى ذلك ما شهدته الإنجازات الديمقراطية التي فرضتها تضحيات الشعوب، وانتصاراتها، في مواجهة الفاشية الأوروبية، من تآكل على الصعيدين الأوروبي والأمريكي، خلال عقود ما بعد الحرب الباردة؛ في قيمها الانسانية الديمقراطية، أو هيئاتها الدولية، الضامنة، والداعمة، للسلم والعدالة العالمية !

طيلة سنوات الحرب الباردة، وخلال السنوات التالية لترجمتها قيادة النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، عملت السياسات الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون، بدرجات متفاوتة، على إفراغ جميع المؤسسات والهيئات العالمية؛ التي تُعنى بحقوق الإنسان، وتسعى نظرياً لحماية السلم العالمي، والتي تم تأسيسها كبديل تاريخي، وكتعبير عن الأمل في استهلال البشرية لحقبة جديدة، تتناقض جوهرياً مع الفاشية؛ من مضمونها الحقيقي، وقيمها السياسية المناصرة لحقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية والسلام، وحوّلتها الى هياكل كرتونية، او ادوات، تصبّ في خدمة اهدافها الإمبريالية، وشباك آليات سيطرتها العالمية، خاصة ما يُسمّى «مجلس الأمن الدولي»، وتحويلها إلى «اجهات» لتحقيق مصالحها، وفرض سياساتها. فقد وقفت الولايات المتحدة في خندق القوى المعادية للتغيير الديمقراطي الوطني، سواء في دول أوروبا المتحررة من الهيمنة السوفياتية، أو في منطقتنا، حيث استمرت سياسات العداة التاريخية لفرص قيام تحولات سياسية ديمقراطية؛ وهو ما تجلّى خاصة، في مواجهة ثورات الربيع العربي.

ففي هذه المرحلة التاريخية الاخطر في مسارات تطوّر شعوب المنطقة، وفي مواجهة تحديات الربيع العربي والإقليمي الديمقراطية، اختار قادة الولايات المتحدة الأمريكية عملياً، وبما ينسجم مع مبادئ استراتيجية مستمرة منذ مطلع خمسينات القرن

الماضي، الوقوف في الجانب المظلم من التاريخ، وممارسة دور القيادة السياسيّة واللوجستية لتحالف القوى السياسيّة المعاديّة للتغيير الديمقراطي، بقواها المحليّة وأذرعها الميليشياويّة، وانظمتها الإقليميّة، وبالتنسيق مع شركائها في موسكو، وغيرها من العواصم العالميّة، وتحمّل بالتالي، المسؤوليّة السياسيّة والأخلاقيّة عن كلّ أشكال التدمير، وما نتج عن هذا المسار من هزيمة تاريخيّة لأهداف وقوى التغيير الديمقراطي، والحفاظ على اركان النظم السياسيّة التابعة، ادوات سيطرتها الإقليميّة (٦).

٢- من جهة ثانية، على صعيد « الإيديولوجيا الشيوعيّة »، الستالينيّة، كانت خيبات الأمل أكبر! فلم تشكّل اليافطة « الشيوعيّة » (التي ما تزال تستخدمها القيادة الصينيّة)، سواء على صعيد الممارسة الداخلية، او على صعيد «الرعاية» العالميّة والإقليميّة، سوى بعض ادوات ووسائل حروب الطبقة المهيمنة على السلطات السوفياتيّة للسيطرة الداخلية في دول «المنظومة الاشتراكية»، بشكل أساسي، وعالمياً؛ في مواجهات إقليمية وعالمية، مع ادوات السيطرة الأمريكيّة. التأكيد على دقّة هذا الاستنتاج تقدّمه لنا معرفة طبيعة العلاقات التي عمدت السلطة السوفياتيّة على بنائها، وترسيخها، مع سلطات أنظمة المنطقة، المعاديّة للشيوعيّة، ومع الأحزاب الشيوعيّة ذاتها!

يكاد لا يخلو بلد من مثال لدعم سوفياتي لسلطات الأنظمة العسكريّة الديكتاتورية، التي اعتقدت أنّها اداة، وركيزة لتمدها الإمبريالي، رغم ممارسة تلك السلطات لجميع وسائل القهر المعادية للشيوعيّة، وقواها السياسيّة!!

فليس لهذا التناقض بين الدعاية المعلنّة، والممارسة النقيض، من تفسير سوى استخدام « الشيوعيّة » السوفياتيّة كيافطة، على غرار « الديمقراطيّة » الأمريكيّة!!

● على المسرح الإقليمي/ المحلي:

دعونا نحاول معرفة كيف انعكست استراتيجيات الدول الكبرى، وممارساتها، في وعي وسلوك نخب، واحزاب شعوب المنطقة، داخل السلطة، وفي مواجهتها .

في السياق العام، يأتي أولاً إدراك الأمريكان مبكراً أنّ في صناعة أنظمة مناقضة للنماذج «الديمقراطية البرلمانية» القائمة؛ تتحكّم بسلطاتها جنرالات الجيش الأكثر ميلاً، وقدرة، ودهاء على الاستئثار بالسلطة، وحرمان الآخرين منها، تغلّفها بطانة حزبية، شعبيّة، أقرب ما تكون إلى «النموذج الستاليني»، بصيغتها الأمريكيّة المعدّلة، هي أفضل وسيلة

لضرب عدّة عصابات بحجر واحد .

قطع الطريق على تمدد النفوذ «الشيوعي السوفياتي» في المنطقة»، أولاً، (بما هي المنطقة الأكثر أهمية في خارطة المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، و منطقة تعدد الصراعات والتناقضات المختلفة، التي توفرّ التربة الخصبة لانتشار شتى اشكال الافكار والايديولوجيات!!)، وضبط شعوبها، التي بدأت بالنهوض، والنضال التحرري، الاجتماعي، ثانياً، ووقف سبل تطوير مؤسسات وآليات عمل الواجهات الديمقراطية التي وصلت إلى السلطة في المراحل الأخيرة من السيطرة الاستعماريّة «التقليديّة»، ثالثاً، وبالتالي منع قيام مشروع حضاري، ديمقراطي، يغيّب الحريات، ويوفّر المناخ الافضل لهزيمة العرب امام اسرائيل، اخيراً .

يأتي ثانياً، ما حصل موضوعياً وسياسياً، من تقاطع السياسات التنفيذية للرؤيّة الأمريكيّة مع آمال مجموعات صغيرة من النخب في قيادات الجيش، و احزاب «حركة التحرر الوطني العربية» ، أعتقد أصحابها بأنّ حلّ الأزمتين الاجتماعية والوطنية/ القومية لا يمكن أن يكون إلاّ من خلال القفز على السلطة، وبأسهل الطرق، وأسرعها، ومن خلال المؤسسة العسكرية، وعبر «ثورتها»؛ بعد أن تبين عجزهم عن الوصول اليها عبر آليات عمل النظام البرلماني القائم؛ وكان من الطبيعي أن توفرّ طبيعة الانظمة الجديدة، وآليات سيطرتها الداخلية، التي تقاطعت في دعمها سياسات ومصالح واشنطن وموسكو، في مناخات الحرب الباردة، فرصة كبيرة لزعمائها التاريخيين « للمناورة، واللعب على تناقضات المصالح والسياسيات، بما يشبه لعبة القفز بين الحبال، ويمحور مجمل سياسات بلدانهم الخارجية حول العمل السياسي لتبادل صفقات ناجحة، وتحويل قضايا الشعوب المشروعة، وتناقضات المصالح في المنطقة، إلى اوراق مساومة، من اجل تثبيت اركان سلطاتها الداخلية، وبما يظهرها أمام جمهور محروم مع معرفة الحقائق، ويفتقد لأدنى وسائل حرية التعبير، ومن نخبه السياسية والثقافية الواعية، المخلصة لمصالحه، كأبطال قوميين!! المؤسف بلا حدود، ما نتج عن فشلها في تحقيق لعبة التوازن على حبال سياسات واشنطن وموسكو من نتائج كارثيّة، ليس على انظمتها فحسب، بل وعلى وحدة، وسيادة الدول، ومصالحها الوطنية العليا!!

في النتيجة، والإطار، ألقى مشهد تقاطع سياسات القطبين العالميين في العدا

لليديمقراطية والانحياز لمعسكر انظمة الاستبداد السياسي بظله على الصعيد الوطني، حيث حصل موضوعياً تقاطع بين سياسات سلطات الانظمة، من جهة، ونقيضها الوطني، معطيا لوحة مشابهة من التهميش لمبادئ وقيم الديمقراطية، على صعيد العلاقات الداخلية، او البيئية. فرغم اشكال العلاقات التنافسية بين الطرفين، تقاطعت عملياً نتائج سياساتهم، على صعيد النظرية والوعي السياسي، في طمس اهمية، واولوية، بناء اسس الدولة الديمقراطية الوطنية؛ لصالح الاستبداد، بالنسبة للانظمة، ولصالح اهداف غير واقعية، بالنسبة للقوى، كأولوية تحقيق الوحدة القومية، او البناء الاشتراكي!! يتبع

الهوامش:

(١) - قد يجد البعض في مفهوم « حلف الاستبداد » رؤية اقرب إلى ديماغوجيا « المؤامرة الكونية »، وهي نظرة متسرعة، تفتقد إلى الدقة والموضوعية . في حين تهدف دعاية « المؤامرة الكونية » التي يروج لها ابواق المحور الإيراني إلى اخفاء طبيعة العلاقات التشاركية وتقاطع المصالح بين قوى المحور والولايات المتحدة وإسرائيل في قطع سبل الانتقال الديمقراطي في سوريا لتحقيق عدة اهداف، تسعى الأطروحة لنفض هذه الحالة، الي تضع الجميع في خندق واحد، في مواجه اهداف المشروع الديمقراطي للشعب السوري؛ وهو ما تجسد عمليا في تقاطع جهود الجميع لتفشيّل الحل السياسي العربي «الخطة الثانية» ، وفي الدفع باتجاه الخيار العسكري الطائفي، كوسيلة رئيسية في مواجهة التمرد السوري، وتفشيّل اهدافه التاريخية!

اعتقد أنّ من بين اخطر مظاهر غياب الرؤية السياسية الموضوعية؛ التي تُضعف دور النخب المعارضة في المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الشعب السوري، المُبتلي، على غرار جميع شعوب المنطقة، بثلاثة مستويات من النهب، محلي وإقليمي وإمبريالي، وشباك معقدة من خيوط السيطرة المشتركة، وآليات التجهيل والقمع؛ هو عدم تركيز الوعي السياسي النخبوي على دور العامل الخارجي، الإقليمي، والدولي إلا بشكل جزئي، وتجاهل الدور القيادي الأمريكي، على حساب ابراز مُبالغ في اهميته لقوى أخرى، تعمل موضوعيا وسياسيا بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، وبما يصبّ في

خدمة اهدافها .

إذا كان صحيح من حيث الظاهر استطاعة سلطة النظام على «الصمود» في مواجهة استحقاقات ديمقراطية وطنية بفعل الدعم الإيراني الروسي، الأصح هو أن تحقق هذه الصيرورة هو مصلحة استراتيجية أمريكية، في منع قيام نظام ديمقراطي؛ وهو ما يفسر مجمل السياسات الأمريكية في عدم وضع عراقيل فعّالة امام جهود المحور الروسي، السياسية والعسكرية.

أيّ كلام آخر، يحوّل حلف النظام إلى مارد، كَلّي القدرة، ويهمّش الدور الحاسم الأمريكي، هو تهرّب من رؤية حقائق الصراع؛ لأنه يغيب أهمّ عوامل قوّة السلطة المحليّة في تقاطع سياساتها مع اهداف واشنطن .

ضمن هذا الإطار، اجد من الضرورة إيلاء مفهوم «حلف الاستبداد» ما يستحقّه من اهمية .

«حلف الاستبداد» هو تحالف موضوعي، متعدد الجبهات، السياسيّة والعسكريّة، ومتكامل الأدوات والوسائل، وحّد جهود جميع القوى والسلطات والحكومات، محلياً وإقليمياً وإمبريالياً - التي تتعارض مصالحها مع إمكانات حدوث انتقال سياسي، وتحوّل ديمقراطي، خاصّة في سوريا، رغم تناقض، وتنافس، اهداف مشاريعها الخاصّة؛ بقيادة لوجستيّة، وإدارة مباشر من قبل إدارات الولايات المتحدّة، الدولة الأعظم، التي شكّل قيام انظمة ديمقراطية في كامل منطقة الشرق الأوسط الخط الأحمر الوحيد على رأس قائمة أجنداتها السياسية طيلة عقود الحرب الباردة، وما تلاها، وحتى اللحظة - حول هدف استراتيجي مشترك؛ طالما شكّل الهمّ الاساسي على جدول سياسيات الولايات المتحدة وروسيا طيلة عقود، وشكّل الثابت الوحيد في الاستراتيجيات الأمريكية والروسية، رغم شتّى اشكال المتحوّلات :

قطع سبل التغيير الديمقراطي لشعوب المنطقة، ومنع اسقاط اركان نظم الاستبداد المحليّة والإقليمية، بما يُحافظ على ركائز، وادوات «شباك» النهب والسيطرة التشاركيّة» بين سلطات انظمة حلقات النظام الرأسمالي العالمي،، الطرفيّة والمركزيّة . بالطبع، لا يمكن لهذا الحلف أن يحقق اهدافه، ويمنع وصول التناقضات بين قواه إلى حالة تناحرية، تهدد مصالح الجميع، (كما حصل في اسقاط الأتراك و الإسرائيليين لطائرات روسية،

في تحدٍّ مهين لسلاح الجو الروسي، او خلال الغزوات التركيّة المتتالية لمناطق « قسد »، وفي مواجهات قاسية مع « الميليشيات الإيرانية » (دون وجود «قيادة لوجستية» على الأقل، ولا يمكن لهذه القيادة أن تتجاوز، لأي سبب، زعيمة النظام، في واشنطن .

النقطة الأبرز التي ينبغي التركيز عليها أيضاً، علاوة على تحديد الهدف الاستراتيجي المشترك، هي الأداة التي استخدمتها «اطراف الحلف»، بتقاطع جهود الجميع، في مواجهة التحدي الديمقراطي في سوريا .

في ربيع ٢٠١١، وفي مواجهة التحدي الثوري، وما فرضته تضحيات الحراك من ضرورة تلبية استحقاقات ديمقراطية وطنية شاملة؛ وبعد تفشيل خطة السلام العربية، الخطة الثانية، المدعومة من تركيا ومصر وقطر، في مجلس الأمن، نهاية ك٢، ٢٠١٢، واغتيال قادة الجيش السوري المتعاطفين معها في تفجير «خليفة الازمة»، في تموز؛ اندفع الجميع بهستيريا - الخصوم والمنافسين والأعداء والأصدقاء - مباشرة، او عبر الوكلاء، على مسار « الخيار العسكري الطائفي، الذي انتهجته السلطة في مواجهة الحراك، كأداة استراتيجية، لوقف الحراك، وقطع سبل الانتقال السياسي، والتغيير الديمقراطي، رغم ما يمكن أن يؤدي إليه من تفشيل لمقومات الدولة السورية، ورغم ما ينتج عن الأدوات المستخدمة من قتل وتدمير وتهجير واحتلالات !!

لقد قدّم الصديق العزيز « أحمد علي محمد » في مقاله الأخير، « التجربة التونسية .. دروس واستنتاجات » - موقع « تيار مواطنة، ١٨ - ٨ - ٢٠٢١، ما يوضّح طبيعة علاقات النهب والسيطرة الجديّة، التشاركيّة، بين سلطات الانظمة الإقليمية وعربها في واشنطن، ويفسّر طبيعياً المصالح التي يقوم على ارضيتها «حلف الاستبداد»؛ في اهدافه، وقواه و ادواته:

«... إذا اردنا تعريف الاستبداد السياسي الأخير قلنا إنه ...الشكل السياسي الأمثل الذي تتحقق به مصالح المراكز الإمبريالية في الغرب وشركائها المحليين من بورجوازيات عربية تابعة تتمثل وظيفتها في نهب الفائض المحلي وتحويله إلى المراكز الإمبريالية، أي هو شكل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر، بهذا المعنى يصبح الاستبداد السياسي ضرورة لأغنى عنها للحلف المذكور من أجل تأييد مصالحه ودوام سيطرته، ولعل هذا التعريف أن يفسر لنا كيف تنادت كل القوى الإقليمية والدولية

المعادية لتطلعات شعوب المنطقة لإنشاء ذاك التحالف الدولي غير المقدس، عقب قيام ثورات الربيع العربي من أجل إجهاض هذه الثورات ومنعها من تحقيق أي من أهدافها، عبر تحويل هذه الثورات إلى ثورات مضادة، أو دفعها دفعا إلى مزالق العنف والطائفية والافتتال العبثي، ...»

شرح تجسيدات الأطروحة ذاتها، بلغة الصراع السياسي، بوضوح، ودقّة، المناضل الفلسطيني / السوري، «المفكر الشيوعي»، الراحل «سلامة كيله»، في أهم الكتب التي تناولت « الثورة السوريّة »، « التراجيديا السوريّة ».

لقد بيّنت الفكرة الأساسيّة للكتاب النتائج الملموسة لأطروحة « حلف الاستبداد »، في تأكيدته أنّ السبب الجوهرى الذي صنع الكارثة السوريّة، وحولّ الحلم والأمل بالتغيير الى تراجيديا مأساويّة هو مواجهتها من قبل تحالف عالمي، تضمّن قوى الاستبداد السوريّة، وسلطات أنظمة الاستبداد الإقليميّة، والحكومات الديمقراطية في المراكز الإمبريالية، التي التقت مصالحها حول هدف منع انتصار اهداف المشروع الديمقراطي للشعب السوري.

«...كل تلك النظم، من النظام السوري والدول الإقليميّة والإمبريالية الأميركيّة عملت على ذلك بتناسق كامل. فالأهم كان تدمير الثورة، وتحويلها إلى مجزرة تكون مثالا لشعوب العالم التي تتحفز للثورة كي تتردد ولا تجرؤ على التحرك. كل ذلك هو الذي أنشأ التراجيديا السوريّة».

مما لاشكّ فيه أنّ القاسم المشترك للمعادلة الكولونيالية الإمبريالية، الاستبدادية، هو بالطبع العداء للديمقراطية، جمهورا ونخبا، فكرا ونظاما سياسيا .

(٢) - المثال الأقرب لحالة القفز البهلواني على ضرورة، وأولويّة اجراء «نقد ذاتي»، كمقدمة لإظهار مصداقيّة أي نشاط سياسي جديد، هو تجاوز احزاب وقوى ورموز «هيئة التنسيق الوطنية» ارث تاريخي طويل من غياب الديمقراطية على جميع الصعد والمستويات، والقفز إلى واجهة النضال الديمقراطي تحت يافطة جديدة «الجبهة الوطنيّة الديمقراطية»، دون ادنى محاولات نقد التجربة السابقة؛ مؤشّر خطير على حرص مُضمر لعدم نشر غسيل إرث طويل من غياب الديمقراطية .

(٣) - في حور شامل على صفحات « مركز حرمون للدراسات المعاصرة»، وأعاد نشره

موقع، « تيار مواطنة »، و«أصدقاء تيار مواطنة»، من قبل الأستاذ « باسم حسن »، ترسم السيدة « لينا الوفاي » بلغة تعبق بالمشاعر الإنسانية، وتعبّر عن صدق الموقف السياسي، ووضوح الرؤية، أهم ملامح المشهد السياسي السوري، وما يطرحه من مهام ديمقراطية، وطنية .

بعد اعطاء لمحة سريعة عن تجربتها السياسية في مقارعة سلطة الاستبداد، وما تعرّضت له شخصياً، في إطار الحملات الامنية المتلاحقة التي طالت حزبها، حزب العمل الشيوعي، منذ ١٩٨٧؛ في سياق نهج سلطوي لإسكات الصوت الوطني المعارض؛ تقدّم الناشطة السياسية والنسوية السيدة وفائي خلاصة رؤيتها السياسية لخروج سوريا من مأزق التاريخي الذي تعيشه بفعل تتالي سلطات معادية للديمقراطية طيلة عقود . «ذكرت سابقاً أنه قبل الثورة السورية كانت قد تبلورت آرائها السياسية، وصرت أرى أنّ الأهم الآن هو الوصول إلى الديمقراطية» .

«بعد الثورة»؛ وخصوصاً ما واجهته ثورتنا من صعاب، وبعد تحوّل الوضع إلى حرب أهلية ذات امتدادات إقليمية ودولية، وبعد التشطّي المجتمعي الذي عايناه إثر هذه الحرب؛ صرت أكثر إصراراً على فكرة الديمقراطية والمواطنة، « فلا حلّ لسورية إلاّ بدولة المواطنة الكاملة لكل مواطنيها، المواطنة المتساوية، بغض النظر عن الدين والقومية والاثنية والطائفة والجنس»

عن العلاقة بين «النضال السياسي» و«النضال النسوي»، تؤكّد السيدة لينا، بخلاف العديد من الرؤى التي ترى بضرورة الفصل، أنّها، وبفعل ما راكمته من خبرات خلال الثورة، باتت ترى بالنضال النسوي « كنشاط مدني»، بأهميّة نضالي سياسي، وأراهما مترابطين، ولا يمكن الفصل بينهما .

في قراءتها لطبيعة المرحلة الراهنة، وما تواجهه «الثورة من مخاطر»، تعتقد المناضلة لينا « أننا الآن في مرحلة ثورة مضادة»، وما يحدث «الآن هو حرب بين استبدادين، استبداد الطغمة الحاكمة في دمشق، واستبداد ديني تقوده الفصائل الإسلامية، إضافة إلى الفصائل المرتهنة إقليمياً والتي تخوض حربيها لصالح داعمها الإقليميين». الصراع الآن، كما توضح، هو بين قوى الثورة المضادة للتغيير الديمقراطي، في مراكزها الإقليمية، وأذرعها الميليشياوية. تعتقد أنّه بناءً على هذه الرؤية،

« يجب التفكير في المرحلة القادمة بشكل مختلف » .

مَنْ سيفكّر بشكل مختلف ؟

أنّها بالتأكيد تتوجّه بقلبها وعقلها «لنخب السياسيّة والثقافية المعارضة» طارحة مجموعة من المهام، تعتقد بضرورة التركيز عليها؛ إذا كنّا حقاً نريد تغيير الواقع الراهن، حيث تميل موازين قوى الصراع لصالح قوى الثورة المضادّة، التي تدخل اطرافها وقواها في صراعات توزيع الحصص ومناطق النفوذ .

ما هي المهمّة الاولى التي ترى بأهمية التصدي لها؟

ترى السيدة وفائي، وهي على حقّ أنّ «المرحلة الآن، تتطلّب موقفاً نقدياً ومراجعة لكلّ ما حدث، وقراءة واقعية للحدث، ودراسة الأخطاء التي وقعنا فيها وساعدت لإيصالنا لهذه اللحظة، ودراسة الظروف الموضوعية، المساعدة منها والمعيقة، لمعرفة استغلال الظرف المناسب وتجنب المعيق»

«ولن نستطع دون ذلك، تجاوز عنق الزجاجة الذي وصلنا اليه».

لماذا ؟

لإنّ «أهمّ خطر سوف نواجهه ناجم عن عدم الوقوف على الحقائق، والاستمرار في التعمية والوعود والآمال الكاذبة». «ولن نستطيع تجاوز عنق الزجاجة الذي وصلنا له» .

<https://www.facebook.com/groups/867384223741712/permalink/1210568646089933/>

(٤)- ابرز المروجين وبحماس لهذه الافكار، على منابر المعارضة المتنوّعة، هو الكاتب، والسياسي، الدكتور راتب شعبو.

يعتقد الدكتور راتب أنّ عدم توفّر مقومات بناء نظام «ديمقراطي تمثيلي»، في سوريا، لأسباب عديدة؛ تتعلّق بعوامل فشل التجربة عالمياً، وعجزاً بنيويّاً سورياً، يسترسل الباحث في الحديث عن أسبابه؛ يدفعنا الى البحث عن سبل بناء «ديمقراطيّة مباشرة»، دون الحاجة لعبور مرحلة «الديمقراطيّة التمثيليّة».

يضيف، طالما أنّ « العمل السياسي » هو اداة ووسيلة النضال الرئيسيّة لانتصار مسار التغيير الديمقراطي «التمثيلي»، فيجب على النخب تغيير هذا النهج، والابتعاد عن العمل السياسي المباشر، الذي يضع تغيير السلطة هدفاً له .

ما هي اداة النضال البديلة، لتحقيق هدف « الديمقراطية المباشرة؟ يؤكد الدكتور أنّ الاداة الأنسب للحالة السوريّة، والسبيل الافضل للانتقال إلى الديمقراطية المباشرة (التي يؤكّد عجز معظم الديمقراطيات الأوربيّة عن الوصول لها حتّى الآن!)، هي « النشاط المدني»؛ وما يمتلكه من آليات نضال «غير سياسيّة»، تجعل منه «سبيل» و«مدخل» للديمقراطية.

يسترسل الباحث الدكتور شعبو في شرح آليات عمل هذه الوسيلة السحرية التي ستفرض، كما يتوقّع، على السلطة السوريّة القائمة؛ التي واجهت حراك مئات الوف السوريين في ربيع ٢٠١١ بالحديد والنار، وفضّلت إحراق البلد على السماح بانتقال سياسي، وديمقراطية تمثيلية بقيادتها؛ التنحيّ جانبا، وافساح المجال أم « هيئات » « النشاط المدني» للدخول إلى مرحلة بناء الديمقراطية المباشرة، وفي تجاهل مطلق لعوامل التأثير

الخارجية، ودورها الحاسم في إنجاح جهود النضال السياسي، او النشاط المدني!! رغم وضوح حقائق الصراع في سوريا، يتجاهل الباحث، والمناضل السياسي البارز، الذي ضحّى بسنوات طويلة خلف القضبان في سبيل استحقاقات ديمقراطية، حقيقة أنّه

إذا كانت وصفة «التضامن المدني» ذات جدوى في دول اوروبا الديمقراطية، لتحسين أداء آليات عمل الديمقراطية التمثيلية فإنّها لا تملك في سوريا، كما يعرف جيّداً، وكما تؤكّد دروس العقد الماضي على الأقل، مقومات النجاح الموضوعية؛ في ظل هيمنة سيطرة استبداد، تستقوي على شعبها ليس فقط بأدوات سيطرتها الطبقيّة الخاصّة، بل، علاوة على ذلك، بشبكات خارجية، معادية بالمطلق لأهداف المشروع الديمقراطي

للشعب السوري، بغضّ النظر عن كونه تمثيلي او مباشر!!

«التضامن المدني مدخلنا إلى الديمقراطية»، عنوان المقال الذي نشره الكاتب في، «مجلة قلمون»، عدد نيسان / إبريل ٢٠٢١، بعنوان، «العقد الاجتماعي للدولة الوطنية السورية»، في المحور الخامس، «بعض الضمانات الضرورية لحماية العقد الاجتماعي».

<https://rowaq.maysaloon.fr/wp-content/uploads/05/2021/%d%8a7%d%84%9d%8b%1d%8a%8d8%9a%d%8b%-9d%8a%7d%84%9d%8b%9d%8b%1d%8a%8d8%9a%d9%8b-%d%8a%5d%8b%4d9%83%d%8a%7d%84%9d8%9a%d%8a%-9d%8a%7d%84%9d%8b>

%9d%84%9d%8a%7d%82%9d%8a%-9d%8a%8d8%9a%d-86%9
%d%8a%7d%84%9d%8b%4d%8b%9d%8a%-8d%88%9d%8a%7d%9
%84d%86%9d%8ae%d%8a%-8d%8a%7d%84%9d%8b%3d8%9a%d-
%8a%7d%8b%3d8%9a%d%8a9.pdf).

كما حاضر حولها في ندوات مختلفة، كانت آخرها على موقع « تيار مواطنة بالتعاون مع » تطبيق زووم، بإدارة الأستاذ « وسيم حسن » .

<https://www.facebook.com/groups/217999851546008/permalink/4639653636047252/>

(٥)- من الطبيعي ان تعمل «الدعاية» الأمريكية على إخفاء حقيقة نهج، واهداف السياسات الخارجية الأمريكية، الرافضة، بجميع الوسائل، لأهداف وقوى التغيير الديمقراطي، والداعمة لقوى وادوات الثورة المضادة، بما يمكنها من تحقيق مجموعة اهداف .

يؤدّي ما تروجه الدعاية الأمريكية، خاصّة حول تأييدها لقضايا السوريين العادلة، ورفضها للممارسات سلطة الاستبداد، إلى تضليل السوريين حول طبيعة الصراع، ودورها الرئيسي في مناصرة القوى المعادية للتغيير الديمقراطي، وبما يعزز اوهام التعويل على مواقفها، وما ينتج عنه من مفاقمة حالة التشظّي التي تمرّق السوريين، واضعاف دورهم في رسم حاضر ومستقبل سوريا، الدولة الديمقراطية، الوطنية، وبالتالي يمكن واشنطن من إعادة تدوير ادوات الارتهان، وبما يحافظ، في المحصّلة، على آليات السيطرة الإقليمية الأمريكية .

علاوة على ذلك، تعمل الدعاية الأمريكية على تضليل الرأي العام الأمريكي نفسه، الذي يُقنع بتأييد السياسات الخارجية لحكّامه، وحروبهم الإمبريالية، طالما هي في مصلحة السلم العالمي، وضدّ اهداف تصنّعها الدعاية، وتستخدمها لتخويف الشعب الأمريكي كالإرهاب، وهي ليست حقيقية، بالطبع!

الأهمّ بالنسبة لسانسة الصفّ الاول في واشنطن، هو العمل على تغييب دور، ومسؤولية السلطة الأمريكية في حروب الثورات المضادة، بما يبرّئها ممّا ترتكبه أذرعها الميليشياوية والسلطوية من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان !!

في اطلالة اخيرة حول انسحاب بلاده من افغانستان، يعترف « جو بايدن » بأن ما صرفته بلاده من مليارات في افغانستان لم يكن هدفه بناء «دولة ديمقراطية»، رغم كونها الحل الحقيقي، والبيئة الطاردة، لكل اشكال الارهاب، والنقيض الجوهرى لكل اشكال السيطرة الميليشياوية، وهو بذلك يؤكّد على حقيقة أنّ «دولة المؤسسات الديمقراطية» المركزية؛ التي تخلق ظروف تجفيف منابع كل اشكال الإرهاب والتطرف والظلم؛ ليست شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق اهداف سيطرتها الإقليمية!!

في الواقع، يجد الباحث الموضوعي تناقضاً بين الخطاب الرسمي الداعم للديمقراطية، وبين العداة المستحکم في الممارسة، يؤكّد في إحدى جوانب القضية وجود انفصام حقيقي في شخصيات زعماء البيت الأبيض، يظهر في الهوة الكبير بين القول المؤيد للديمقراطية، والفعل المعادي؛ لطّف وصفه المفكر الأمريكي «هنتينغتون» ب «مفارقة الديمقراطية»، «democracy Paradox»، وهي في تقديري السمة الأبرز في سياسات واشنطن الشرق اوسطية، بشكل خاص؛ وهو تناقض حقيقي، بنيوي، بين الادعاء والممارسة، لا يمكن تفسيره سوى بلغة المصالح :

أعتقد جازماً أنّ العداة الحقيقي للديمقراطية، الذي مارسته واشنطن طيلة عقود وسنوات القرن الماضي، في قلب، ومحيط منطقة «مثلث النفط العالمي» الجيوسياسية، بين ايران والعراق والسعودية، يعود، في سببه الجوهرى، إلى وجود خشية مبررة، موضوعية، لدى قادة الطغمة الإمبريالية المهيمنة في واشنطن، من ان تسمح آليات عمل نظام ديمقراطي وطني، في حال غضوا النظر عن قيامه، على طريقة الانتخابات السورية ١٩٤٧، بوصول قوى محلية، ديمقراطية وطنية، تعبّر عن، وتمثّل، مصالح شعوب المنطقة، وبالتالي تستخدم ثرواتها الضخمة، وتنوعها الحضاري التاريخي، وميزات شعوبها، في بناء مقومات الدولة الوطنية، وما ينتج عن هذا النهج من قطع شبك النهب والسيطرة الأمريكية، وكف يدها عن خيرات، وثورات المنطقة، التي تستخدمها للتحكّم سياسات شركائها في اوربا واليابان، وضبط سلوك منافسيها العالميين، الذين تعتمد ماكينتهم الاقتصادية بشكل رئيسي على مصادر الطاقة في المنطقة!!

في ٢٠٠١، غزت افغانستان وأسقطت سلطة «طالبان»، بالتنسيق مع أشدّ اعداء الديمقراطية في ميليشيات «التحالف الشمالي للمجاهدين»، و بالتحالف المباشر

مع عملائها من انظمة الاستبداد الإقليمية، وفي مقدمتهم، الديكتاتورية العسكرية الباكستانية؛ بقيادة الجنرال «مُشرف»، الذي كان الداعم الرئيسي لحكومة طالبان، والذي أطاح بحكومة بلاده الديمقراطية بدعم من واشنطن، وبتحالف مع الأصولية الإسلامية الوهابية، ١٩٩٩ !!

في ثمانينات القرن الماضي، برز برنامج الرئيس الأمريكي، «اليميني»، «رولاند ريغن»، «إشاعة الديمقراطية democracy enhancement»، كيافظة للخداع الإقليمي والعالمي. في أعقاب غزو العراق، ومع تزايد انفضاح كذبة ذريعة اسلحة التدمير الشامل وتمزق «يافظة الارهاب»، ولتضليل شعوب المنطقة والعالم حول الاهداف الحقيقية لغزو العراق، انطلقت حناجر زعماء الادارة الامريكية، وابواق مراكز بحوثها، في العزف على أوتار الديمقراطية، واصبح جورج بوش الابن المنظر الأول إقليمياً، وعالمياً، والمدافع العنيد عن قيم الحرية والديمقراطية، ومروجاً لأهمية نشرها في المنطقة العربية؛ لم يتفوق عليه سوى خليفته «اوباما» ووزيرة خارجيته، السيدة كلينتون!!

يتذكر الجميع ظرافة اوباما وهو ينظر في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩، عن مزايا نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، وقبله كبار الساسة والمستشارين في إدارتي «البوشين»، الأب والأبن!!

في غزو العراق، ٢٠٠٣ شكل النظامين الاستبداديين، السعودي والایراني، اقوى حلفاء واشنطن. فقد تكامل الدور الميداني للميليشيات الطائفية الشيعية « العابرة للحدود »؛ التي أطلقها، واستخدمها، نظام الإستبداد الإيراني ضد العراق طيلة سنوات، وباتت بعد الغزو أهم أدوات السيطرة الإيرانية مع «مليارات آل سعود»، الذين دفعوا أكثر من ثلثي نفقات الغزو، في إنجاح المهمة الأمريكية!!

الأخطر، والاكثر اهمية في رسم مستقبل، وحاضر، دول وشعوب المنطقة طيلة عقود، مارسه واشنطن في مواجهة اهداف التغيير الديمقراطي لشعوب المنطقة، في مطلع ٢٠١١.

(٦) - تاريخياً، طيلة سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال حقبة الحرب الباردة تحديداً، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار نهج استراتيجي شامل، وخلال صيرورة صراع ضد منافسين محليين وعالميين (المشروع القومي العربي، و أهداف

المشروع السوفياتي)، في بناء شبكة حماية «مزدوجة»، في ظل، وتحت حماية، الاخطبوط الأمريكي :

- واجهات «حكم محلية»، تمثّلها سلطات أنظمة استبداد مهيمنة، (ديكتاتوريات عسكرية، وقبلية، وديمقراطيات طائفية)، تشكّل غطاء «وطني» تشاركي، لتغلغل أدوات، ووسائل النهب الأمريكيّة.

▪ جندمة إقليميّة، نفّذت ادوارها انظمة ايران وتركيا وإسرائيل، لضمان حماية، واستمرار، وجود «الوكلاء» المحليين، في مواجهة إستحقاقات مطلبيّة، شعبيّة، تتنّ حواضنها من آليات نهب تشاركي « مثلث الأضلاع»، محليّ (استبدادي)، إقليمي (جندمة)، إمبريالي (أمريكي)!!

اعتمدت السياسات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل ضمان سيطرتها على المنطقة، كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على شراكات متنوّعة في مستويات قوّتها، وآليات عملها، مع واجهات أنظمة استبداد اقليمية، تدرّجت في اشكال سلطاتها، ما بين النظام الايراني والتركي، والإسرائيلي، على الصعيد الإقليمي، وبين أنظمة النموذج السعوديّ خليجيّاً، من جهة، واشكال النموذج الناصري، في مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان واليمن، من جهة ثانية، على الصعيد العربي، وبما ادّى موضوعياً إلى تقاطع مصالح الجميع، في القيادة الديمقراطية الأمريكية، والمرتكزات الاستبدادية الإقليمية، حول هدف منع قيام أنظمة ديمقراطية.

أيلول، ٢٠٢١

ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سورية

الحركة الشيوعية في سوريا

منذ ٢٠١١

قاسم نصرالدين

شهدت الحركة الشيوعية في سورية بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي نهوضا سياسيا وجماهيريا واسعا؛ جاء ذلك بعد انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي السوري ١٩٤٢م؛ ثم نيل سوريا استقلالها الوطني ١٩٤٦م؛ حيث سمي الحزب الشيوعي السوري وقتها (حزب الجلاء)؛ وكانت النقابات العمالية بمجملها حصنا للحركة الشيوعية وقيادتها .

ثم بدأ يخفت هذا النهوض وهذا الدور والنشاط ويتراجع رويداً رويداً بسبب عدة عوامل وأحداث منها الموضوعية ومنها الذاتية على الساحة السورية؛ كان بعضها حدثا مفصليا في مسار الحركة وتاريخها أهمها :

١- فترة الوحدة السورية المصرية (الجمهورية العربية المتحدة) ١٩٥٨ - ١٩٦١ م؛ حيث صدر قرار بحل الأحزاب في سورية ومنها ومقدمتها الحزب الشيوعي السوري وملاحقته واعتقال معظم قياداته في سوريا ولبنان .

٢- ثم جاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ م مع العدو الصهيوني التي هزت كيان جميع الأحزاب الوطنية المسماة التقدمية وفي طليعتها الشيوعيين .

٣- الحدث الثالث كان انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري ١٩٦٩ م الذي تم تغييره أكثر من ربع قرن من الزمن؛ غابت فيها الحياة الديموقراطية والعقل الجماعي في العمل والقرارات وهيمنة السلطات والقرارات الفردية في القيادة وانتشار البيروقراطية

في حياة الحزب الداخلية وقرارات الفصل التعسفي.

مما أدى هذا إلى ظهور خلافات جدية وعميقة داخل المؤتمر فكرية وسياسية وتنظيمية؛ أسفرت عن حدوث أول انقسام علني تحول إلى وجود حزبين شيوعيين على الساحة السورية بالإضافة للحزب الأم بقيادة (خالد بكداش) ظهر الحزب الشيوعي السوري المكتب السياسي بقيادة (رياض الترك). ثم تتالت الخلافات والانقسامات فكان على أبواب انعقاد كل مؤتمر تنشأ خلافات حادة تؤدي إلى ولادة تنظيم أو حزب شيوعي جديد؛ فنشأ (الحزب الشيوعي السوري _ صوت الشعب_ بقيادة (يوسف فيصل) ونشأت _ منظمات القاعدة_ بقيادة (مراد يوسف)؛ ثم _ حركة وحدة الشيوعيين_ بقيادة (قدري جميل) الذي حولها فيما بعد إلى مسمى (حزب الإرادة الشعبية).

يضاف على هذه الانقسامات وحالة التشتت وهي إحدى العوامل الرئيسية في الخلافات وهو وجود (الجبهة الوطنية التقدمية) التي أنشأها حافظ الأسد بقيادة البعث ودخول حزبين شيوعيين فيها كانوا بالأمر القريب حزب شيوعي واحد ١٩٧٢ عام م.

لقد جاء حراك الشعب السوري والذي تحول فيما بعد إلى ثورة شعبية للسوريين عام ٢٠١١ م ، شملت كل مناطق المدن والأرياف بامتياز ضد نظام الاستبداد والفساد ونظام الأجهزة الأمنية ونهب مقدرات البلاد الاقتصادية جاءت حدثاً مزلزل لجميع الأحزاب والحركة الشيوعية خاصة المذكورة على الساحة السورية ؛ حيث كشفت عيوبها وعورتها وفضحت شعاراتها الرنانة النظرية وحجم النفاق والفساد المستفحل فيها؛ وظهرت العقلية الانتهازية بشكل فاضح عقلية القيادات بخاصة التي تقود وتوجه هذه الأحزاب.

تزامنت ثورة الشعب السوري تاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١١ مع بدء أعمال وانعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الموحد (يوسف فيصل) في مقر اتحاد نقابات العمال في دمشق؛ حيث أفتتح المؤتمر وألقيت كلمات الحزب صاحب المؤتمر وكلمات الأمناء العامون للأحزاب الشيوعية وأحزاب الجبهة السورية أو الممثلين المدعويين إلى حضور المؤتمر؛ ولم يتم أية إشارة ولا بأية كلمة لهم عن المجازر التي كان النظام يرتكبها بحق الأهالي المدنيين السلميين في محافظة درعا. كنا أعضاء في المؤتمر وبنفس الوقت أعضاء في اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي الموحد في محافظة السويداء. وبالرغم من مناشدتنا

للمؤتمر وأمينه العام يوسف فيصل، بأن يصدر بيان أو أي موقف للحزب أو تصريح اتجاه ما يحدث في درعا ويدين القتل للمدنيين وينحاز لمطالبهم المشروعة. إلا أن هذا لم يحصل بل تم العكس تماما على لسان الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني (فؤاد حدادة) تحيات للقيادة الوطنية التقدمية السورية الحكيمة، وتحية للجيش الوطني حامي البلاد المغوار.

مما دفعنا للاحتجاج والخروج من المؤتمر وعدم متابعة أعماله في منتجع (صحاري)؛ كنا أربعة أعضاء لجنة منطقة في السويداء وعدد غيرهم من الرفاق مندوبي المؤتمر. واستمرت النقاشات والاحتجاجات بعد المؤتمر بشكل حاد؛ وبدأت الاتصالات فيما بين الرفاق في باقي المحافظات لمدة ثلاثة أشهر متواصلة؛ كان خلالها قد اتسعت حركة الثورة الشعبية المدنية السلمية لتشمل كافة الأراضي السورية تقريباً؛ وبنفس الوقت ارتفعت أعداد الشهداء والقُتل والاعتقالات وأنتشر الدمار في المدن والأرياف وبدأت قوافل التهجير داخليا وخارجيا. لذلك أعلن العديد من الرفاق في الحزب الانشقاق عن التنظيم وإعلان الانحياز لثورة الشعب السوري ومطالبه المشروعة (في دير الزور لوحدها أنشق عدد ١٢ عضو لجنة مركزية ومنطقية تركز التنظيم). هذا عدا عن الأعداد في القواعد.

٢

عندما قررنا نحن أعضاء اللجنة المنطقية الأربعة وهم (ق.ن. م.أ.ل. - ي.ج.ع.ش) إضافة إلى رفاق كانوا كوادر في فرقة حزبية تتبع مباشرة المنطقية بالمدينة وتضم عدد من الرفاق تبوأوا سابقا مراكز حزبية قيادية بالحزب أعضاء لجنة مركزية وأعضاء مؤتمر وأعضاء منطقيات سابقة وهم (ك.ق. - ن.ع. - س.ك. - ح.أ. - أ.ع) قررنا ترك التنظيم؛ توجهننا جميعا إلى قرية (ولغا) تتبع للمدينة مباشرة من الغرب واجتمعنا في منزل الرفيق (ي.ك.) وهناك وضعت مسودة رؤية سياسية والإعلان عن مكون سياسي يجمعنا؛ وقتها سميت (المبادرة الوطنية في جبل العرب). تم هذا قبل تشكيل تنظيم ما يسمى (كوادر من الشيوعيين في جبل العرب). ومن ثم تواصلت المبادرة بعد أن أعلنت عن رؤيتها السياسية وتشكيلها التنظيمي؛ مع عدد من التنظيمات السياسية والمكونات

التي تشكلت وبعض الأحزاب السياسية في سورية التي أعلنت عن انحيازها إلى ثورة الشعب السوري مثل (حزب العمل الشيوعي_ الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي _ هيئة التنسيق الوطني _ تجمع البعثيين الأحرار_ وعدد من المستقلين في محافظة السويداء وبعدها بفترة انضم لهم ممثلين عن كوادر من الشيوعيين) شكلت المبادرة الوطنية وقتها ائتلافاً كبيراً وقوياً على مستوى المحافظة وحامل سياسي واجتماعي.... وبعد عدة أشهر مدت جسور وعلاقات نضالية مع تنظيمات ومكونات تشكلت في دمشق وأنتجوا أعمالاً ورؤى سياسية مشتركة. وكان من أبرز الشخصيات في دمشق (سلامة كيلة- د.عبد العزيز الخير - ابو فهد - د. عبد الرزاق - وطبيب عيون - نذير جزماتي - منصور الأتاسي... وغيرهم).

٣

تشكل (تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب) بالوقت الذي انخرط فيه الشيوعيون في جبل العرب في التأسيس والمشاركة والعمل في المبادرة الوطنية؛ كانت الجهود والاتصالات تتم بسرعة في أرجاء المحافظة مع كل من ينتمي للحركة الشيوعية من كافة التنظيمات والمواقع سواء من كان ما يزال داخل التنظيم ام منقطع ام تارك العمل الحزبي منذ زمن لكنه مازال ملتزماً فكرياً وله مكانة اجتماعية.

شملت الاتصالات والحوارات كل من رفاق في تنظيم خالد بكداش.... وتنظيم الشيوعي الموحد (يوسف فيصل) ومجموعة قدرى جميل (حركة وحدة الشيوعيين) وكانوا أقلية لا يتجاوزون العشرة رفاق ورفاق أفراد غير ملتزمين وكانوا هم الأكثرية الحاضرة في المؤتمر التأسيسي الأول الذي تمت الدعوة له لتشكيل تنظيم من لون واحد الشيوعيين في جبل العرب سمي بالمؤتمر (كوادر من الشيوعيين) الذي عقد في ١٥/ ٨/ ٢٠١١ م وكان عدد الحضور (١٠٥ رفيق ورفيقة) تم إعلانه من منزل الرفيق (ف.د) شخصية اقتصادية درست في الاتحاد السوفييتي سابقا .

كان من أبرز الرفاق والشخصيات التي حضرت المؤتمر من تنظيم يوسف فيصل (ن.ع_ ق.ن_ م.ا.ل_ ي.ح_ ع.ش_ س.ك_ س.غ_ م.ع_ ر.د_ ع.ح_ ا.ح_....) من تنظيم

خالد بكداش (ن.أ.ع. م.ا.ن) من تنظيم قدري جميل (ن.ا.ف. ي.ا.ع. ج.ص. م.ر. ع.ج) ومن خارج التنظيمات (ن.ض. ح.ص. ي.خ. ع.م.س. ر.ج. ه.ب. ح.ج.ع.م. م.ك. و.خ. وآخرون كثر) أعتمد المؤتمر مشروع نص النداء رقم ١ كروية سياسية؛ وتم انتخاب لجنة إشراف ومتابعة من (١١) رفيق أبرزهم كان: (ن.ا.ف. ق.ن. و.خ. م.ر. م.ا.ل. ي.ا.ع. ن.ع. م.ش. ن.ا.ع)..... بدأت اللجنة من بداية تكوينها التواصل مع كل القوى والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة والتي أنتجت ثلاثة لقاءات تشاورية أبرزها وأهمها كانا (لقاء في منزل ن.ا.ف. والثاني في منزل م.ر) بوجود كل قوى الثورة والمعارضة الوطنية بالمحافظة المنخرطة في تكوينات ومرجعيات سياسية متعددة مثل (تجمع القوى الوطنية_ الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني التي تضم في صفوفها ٦٠٠ عضو وعضوة.. هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي.. وممثلين عن التنسيقيات ومكونات المجتمع المدني الحديث التشكل _ وممثلين عن المحامين الأحرار _ وتجمع الكتاب الأحرار ... الخ) وكانوا للأسف بمرجعيات مخفية باستثناء الكوادر والمبادرة والهيئة الاجتماعية..... أمام الباقي يقول (الائتلاف يمثلني.... وآخرون هيئة التنسيق تمثلني.... بقي هذا الوضع مستمرا حتى انعقاد مؤتمر المعارضة الرياض ١ وانتخاب الهيئة العليا للتفاوض وتوحدت الجهود). لكن الجميع وفي كل الاعتصامات والتظاهرات والنشاطات الجماهيرية والاجتماعية من أفراح واتراح يكونون معا وبوفود مشتركة حتى الآن.

أهم ما جاء في النداء رقم (١)

الصادر عن مؤتمر (كوادر من الشيوعيين) الذي عقد في ١٥ / ٨ / ٢٠١١

نحن تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب نعلن ما يلي:

- ١- انحيازنا الكامل إلى ثورة الشعب السوري ضد الاستبداد والفساد ولأجل التغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ٢- النضال والعمل بالطرق السلمية لأجل تحقيق قيام دولة مدنية علمانية ديمقراطية تؤمن الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة لجميع السوريين.
- ٣- نعمل ونناضل لأجل وحدة جميع الشيوعيين في سورية. ولتكن حالة الكوادر اللبنة

الاولى لتحقيق هذا الهدف .

النداء رقم (٢) صدر عام ٢٠١٢ وتضمن ما يلي:

١- نحن تجمع كوادر من الشيوعيين في جبل العرب؛ ندين ونستكر أعمال القتل والدمار والاعتقال السياسي وحصار المدن والأرياف؛ وحق الشعب بالتظاهر السلمي والمطالبة بحقوقهم المشروعة .

٢- نرفض العسكرية والحل العسكري واستخدام السلاح؛ وندعو إلى مؤتمر حوار لكل السوريين لإقامة نظام وطني علماني ديموقراطي يتم فيه تداول السلطة .
٣- نهيى بكل القوى الوطنية برص صفوفها وتوحيد جهودها؛ وإيجاد منبر إعلامي موحد وان نحافظ على المؤسسات التي هي ملك للشعب .

٤- نرفض وندين أي تدخل عسكري خارجي وميليشيات مسلحة من أي جهة كانت .
ثم جاءت رسالة الكوادر بعد مؤتمرها الثالث التي رسمت فيها رؤيتها السياسية؛ والمهمات أمام الجميع مع القوى الوطنية طرق الحل ووقف النزيف واخيرا التحالفات والعلاقة مع القوى الثورية والمعارضة على الساحة السورية والتأكيد على أهمية تنفيذ مخرجات مؤتمر (مؤتمر جنيف١) .

٤

وأخيراً يناضل الشيوعيون غير المتحالفين مع أنظمة الاستبداد والفساد اليوم لأجل مجموعة من الأهداف التي شكلت قاسم مشترك مع كل الأحزاب والقوى الوطنية المعارضة والمكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجبهة الوطنية الديموقراطية (جود) التي يتحالف الشيوعيين فيها مع عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة لأجل:

١- تحقيق دولة وطنية مدنية علمانية ديموقراطية ؛ دولة العدالة ؛ دولة المواطنة للجميع .

٢- رفض العسكرية والعنف والدعوة للحوار وحل الصراع بالطرق السلمية .

٣- رفض التواجد العسكري الأجنبي والاحتلالات والميليشيات العسكرية والمرتزقة من أي جهة كانت على أرض سورية .

٤- إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي في سجون ومعتقلات النظام والفصائل العسكرية الأخرى. والكشف عن مصير المخطوفين والمغييبين ومحاسبة المجرمين أمام العدالة الوطنية؛ وعودة شريفة وأمنة لجميع المهجرين والنازحين في الداخل والخارج؛ وإعادة الحقوق لأصحابها والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم؛ وإعادة الإعمار والخدمات؛ وإعادة اللحمة الوطنية بين جميع أبناء الشعب السوري.

٥- تطبيق القرارات الأممية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وأهمها (قرارات جنيف ١ _ والقرار ٢٢٥٤ _ وباقي القرارات ذات الصلة بحل المسألة السورية. ٦- التأكيد على أن تكون سورية موحدة أرضاً وشعباً؛ يحترم فيها العيش المشترك لكافة أبنائها بجميع مكوناته العرقية والقومية والدينية والإثنية دون تمييز في الحقوق والواجبات.

لقد آن الأوان بعد عشر سنوات من الثورة..... ومن ثم الصراع..... والمآسي التي حلت بالشعب السوري وأرضه؛ أن تتحقق مطالبهم بالحرية والكرامة؛ والعيش بسلام مع بقية شعوب العالم الحضاري الديمقراطي.

ملف: الماركسية والحركة الشيوعية في سورية

في الذكرى التاسعة لتغييب الخير

نزار أبو نوار

بداية، أودّ التأكيد على أنّ «٣٢٨٥» ليس احدى أرقام قرارات «مجلس الأمن»؛ المتتالية في حلقات مسلسل «الحلّ السياسي» المزعوم، الذي قاده الثنائي العرّاب في واشنطن وموسكو، بتبادل سخيف للأدوار، منذ نهاية حزيران ٢٠١٢، كغطاء لتمرير «الحلّ الحقيقي»، الذي دفعوا الصراع السياسي في سوريا على مساره الاجرامي، التدميري؛ «الخيار العسكري» بأذره الميليشياويّة، لتحقيق أقدر غاية يمكن ان يسعى إليها عمل سياسي: تدمير بلد عريق، وتهجير شعبه، وإدخاله في آتون حربٍ طائفية بشعة... ولماذا؟ لكي لا يسمحوا بانتقال سياسي؛ قد يفتح ابواب سوريا ، وجميع بلدان المنطقة ، أمام مسارات التغيير الديمقراطي!!

أجل، إلى هذه الدرجة من القدرة على التدمير تتناقض مصالحهم، وأدوات سيطرتهم، محلياً وإقليمياً وإمبريالياً، مع مشاريع التغيير الديمقراطي؟ هل تدرك شعوب ونخب هذه المنطقة، التي انعمت عليها الطبيعة بثروات طائلة، وموقع جيوسياسي فريد، جعل منها الهدف رقم ١ في لعبة السيطرة المحليّة والإقليميّة والإمبريالليّة، حقائق الصراع في منطقتهم؟

ألا تظهر أكثر دروس حروب الثورة المضادة، طيلة السنوات العشر العجاف، واقع ما شكّله من أولويّة هدف العمل السياسي والعسكري المشترك لقوى «خندق اعداء التغيير الديمقراطي» من أجل تغيير طبيعة الصراع، وتغييب الهدف الجوهرى المشترك له

وتمويه هويّة قواه؛ بما هي صراع تاريخي بين خندق الشعوب المضطّهدة، الخاضعة لشبكات نهب وسيطرة تشاركية، والساعية لتحقيق انتقال سياسي، وتغيير ديمقراطي، من جهة، وبين قوى «الخندق المعادي»؛ وبما هو قطع سبل الانتقال السياسي والتحوّل الديمقراطي؛ من خلال دفع الحراك السلمي على مسارات العنف الطائفي والميليشية؛ وهي تحالف عالمي، ضمّ جميع القوى والسلطات والحكومات التي تتعارض مصالحها مع أهداف المشروع الديمقراطي للشعب السوري؟

ألم يشكّل الخيار العسكري، بأهدافه، وادواته وقواه وأذرعته، أكثر الممارسات إرهاباً عبر التاريخ؟

ربّما من الطبيعي أن لا نعرف أنّ «٣٢٨٥» هو عدد أيّام التغييب القسري الذي تعرّض له الدكتور «عبد العزيز الخير»، (١) ورفيقه ماهر طحّان وإياس عيّاش، قبل تسع سنوات من الآن، في أوج الصراع حول سبل خروج سوريا من عنق الزجاجة؛ في اعقاب حراك شعبي سلمي، يطالب بالإصلاح والتغيير، ويواجه تزايداً خطيراً لوسائل العنف! هل يحقّ لنا في هذه الذكرى التاسعة لتغييب «الخير» أن نتساءل عن العامل الأساسي الذي رسم قدر «المعارضة السوريّة»؟

لماذا حيد هؤلاء الشجعان، بينما فُتحت ابواب نجاة لآخرين، وخطوط «ترحيل» لمجموعات نخويّة أخرى؛ إلى أوروبا وروسيا والولايات المتحدة، على طرقات التغييرية السوريّة... الخطرة!!؟

هل يُفسّر بعض أوجه الإجابة ما أصبح عليه بعض الناجين في الصفوف الاماميّة للجان وهيئات «الحلّ السياسي» «الأممي»، «كمتثلين» عن الشعب السوري؛ او «قادة» ميليشياويون، يؤدّون بعض مهام قوى الثورة المضادة؟

هل يصبّ موضوعياً في خدمة نفس الهدف، اهداف وقوى الخيار العسكري المعادي لآمال الشعب السوري التحريريّة، الديمقراطية، بغضّ النظر عن النوايا، النشاط السياسي/الثقافي الذي تمارسه معظم النخب السياسية الثقافية، في بلاد «اللجوء القسري»، وفي ما يروّجه عن «إمكانات» الحلّ السياسي «الأمريكي/الروسي» (قادة، وما يحمله من آفاق «سياسيّة وطنيّة»؟

هل حقاً يحمل «مسار جنيف للحلّ السياسي»، إمكانات قيام حل، وآفاق وطنيّة؟

هل يُعقل أن لاترى النخب السياسية والثقافية «المعارضة اليوم»، عدم وجود جدوى من التعويل على «حل سياسي»، (أطلق مباشرة بعد تفشيل الحل التاريخي، بصيغته التي اطلقتها «الجامعة»، ولم يكن بالتالي سوى نسخة مزوّرة، لمسار الحلّ السياسي الاصيلي؛ خُلبيّة، وهمية، كاذبة، أُريد منها أن تضلل السوريين وتفتت صفوفهم). حتّى بعد انقضاء ما يقارب عشر سنوات على دفن «الحلّ السياسي» الواقعي، في دهايلز «مجلس الأمن» الأمريكي / الروسي، عند نهاية حزيران ٢٠١٢ (٢)، وبعد سقوط جميع أوراق التوت؟! ألا يصل هذا الإصرار موضوعياً على التعويل على «خديعة»، حتّى وان حسنت نوايا البعض، إلى درجة «التخندق» في صفوف أعداء التغيير الديمقراطي؟

هل توضّح هذه الحقائق بمجملها، وما تتركه من عواقب على مسار الحل السياسي الديمقراطي، ومانتج عن تفشيله على حاضر ومستقبل سوريا، بعض أسباب المأزق التاريخي الذي يعيشه السوريون، وما وصلوا إليه من انسداد جميع طرق الخروج من هذا النفق المظلم؟

الحرية لجميع المعتقلين،
والديمقراطية للشعب السوري!

الهوامش:

(١) - «كنا في هيئة واحدة عند انطلاق الثورة؛ قيادة «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي أُسس في عام ١٩٧٩، والذي كان يمثّل المعارضة السورية في المرحلة قبل الثورة. يُتقن عبد العزيز الحديث السياسي الدقيق والمحسوب؛ فالكلمة مسؤوليّة والأداة الرئيسيّة للسياسة الراقية والعاقلة. مع عبد العزيز الخير هناك حديث عميق في السياسة دائماً، واضح الرؤية، لا يغرق في الآني والمباشر واللحظي، مهما كان مؤلماً ومستفزاً، ويصرف وقتاً طويلاً في التفكير في المستقبل والعمل من أجله.

لا يستطيع المرء أن يجد تناقضات أو مفارقات في مواقف عبد العزيز السياسية عبر الزمن؛ فالبوصلة الوطنية الواضحة تحميه من «النتوطة» التي كانت، وما تزال، سلوكاً طبيعياً لا يلقى أي استهجان عند الآخرين، فضلاً عن منهجه الفكري المتماسك الذي

تحوّل لديه إلى دم ولحم وأعصاب، والذي يتدخّل بصورة تلقائية عند كل حدث. هذا لا ينفي أن عبد العزيز قد تطور، فكرياً وسياسياً، خلال رحلته السياسية الطويلة، وهذا طبيعي وصحيح.

لا يدخل عبد العزيز في مهارات شخصية، ولا يجرّه الآخر إلى مستنقع، يُدير ظهره دائماً للمعارك الصغيرة.....

الاتفاق مع عبد العزيز اتفاق، والكلمة كلمة، لا يغدر ولا يدير ظهره لمن اتفق معهم. لا تخلو روح عبد العزيز من طموح سياسي، وهذا طبيعي. لكنه لا يستطيع، ولا يفكر في، أن يسير بطموحه على جثة غيره أو جثة وطنه. الخلاف مع عبد العزيز جميل وممتع، لأنه خلاف دقيق ومحدّد، لا كما هو شائع؛ تختلف مع أحدهم، فلا يترك وسيلة أو طريقة للحطّ من قيمتك أو مكانتك.

عبد العزيز من الأشخاص الذين يعرفون الخجل، وقلائل هم من يعرفونه. أكثرهم لا يملكون موهبة.

عبد العزيز الخير، بالطبع، غير مسؤول، بعد تغييبه قسراً، عن أي مواقف أو خيارات سياسية اتخذها حزبه أو الهيئة التي كان موجوداً فيها، ولا عن أي تحالفات أو إصطفافات حدثت في غيابه؛ فبصمته السياسية الراقية واضحة، وتستحق التقدير، ولا يمكن إنكارها إلا من جانب كل من لا ضمير له.

المدن، الدكتور حازم نهار، ٢٠٢٠/٩/٢١

(٢)- الذي طرحته «الجامعة العربية» في بداية ٢٠١٢، في خطتها الثانية، ويملك مقومات وآليات انتقال سياسي قابلة للتحقيق (لو توافقت نتائجها مع مصالح الدول الكبرى)، والذي كان الدكتور «الخير»، ورفاقه، في طليعة الداعمين له، والساعين لتحقيقه.

يُذكر أنه كان قبل «اختفائه» في ٢٠/٩ / ٢٠١٢، في زيارة «للصين»، بعد «روسيا»، باحثاً «عن دعم دولي لخيار حل سياسي، تجنّباً لإنزلاق الصراع السياسي إلى متاهات العسكرية والتطيف، لكنّ الكلمة الأخيرة كانت للغة السلاح والتطيف، وهو ليس مستغرباً في عالم تحكمه سياسات ومصالح قوى النظام الرأسمالي العالمي الإمبريالي، وزعيمته، الولايات المتحدة لأمريكية، بالدرجة الأولى!»

من المؤكّد ان السبب الاساسي لتغيبه هو إيمانه بالحل السياسي ، ورفضه لجميع مسارات وادوات الخيار العسكري!!

لقد أوضحت السيّدة «فدوى محمود» زوجة المعارض السوري «عبد العزيز الخيّر» حيثيات اختفاء زوجها وولدها «ماهر عبد الرزاق الطحان» وعضو هيئة التنسيق «إياس عبد الغني عياش»، وطليقها «عبد الرزاق»، الذي ذهب لاستقبالهم!! من جانبه، نفى السيد «عمران الزعبي، وزير الإعلام» حينئذ، ان تكون حكومة بلاده مسؤولة عن الإعتقال، وحمل مسؤولية اختطافه «للجماعات الإسلامية»! على أيّة حال، السؤال الذي يطرح نفسه:

هل كانت الظروف لاتسمح حتّى لمناضل فدّ، ذو خبرة طويلة، في موقع ومكانة الخيّر، الذي كان يخشى التدخّل الأمريكي العسكري في الصراع، ويقف ضدّه، أن يدرك إلى أيّة درجة تتقاطع مصالح موسكو (والصين) مع الولايات المتحدة على الصعيد الإمبريالي، في دفع الصراع على مسار الحل الحربي؟ ألاّ يؤكّدها تجاهل الجميع لمصيره، رغم، او ربما بسبب ما يمثّله من مركز ثقل وطني، داعم للخيار السلمي، على طبيعة تلك المصالح؟

ملف: مسألة التنظيم واشكالات الوحدة

رؤية وموقف

حول مشروع الوحدة بين الحزبين الشقيقتين:

حزب العمل الشيوعي

والحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي

غازي الصوراني

مقدمة

الرفيق غازي الصوراني مناضل من الرعيل الاول في صفوف اليسار الفلسطيني ومن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برفقة القائد، حكيم الثورة الفلسطينية، الدكتور جورج حبش. وهو أيضا ناشط فعال من أجل وحدة اليسار العربي في كل قطر من اقطاره تمهيدا للحوار من أجل تأسيس الحركة الماركسية العربية.

الرفيق غازي الصوراني مثقف عضوي، كما قال غرامشي، فهو ربط النضال على الارض ضد الأحتلال الإسرائيلي بكل اشكاله وتعبيراته، مع النضال بالجانب المعرف والثقافي والمجتمعي من منظور طبقي. . وأكد دوما على ان الماركسية هي الأداة الثورية والصائبة ودليل العمل النضالي والفكري على طريق النهوض العربي المتعثر في كل ساحاته.

وكتب في هذا الخصوص عشرات الكتب، ونشر عشرات المقالات والدراسات.

كنت منذ زمن ليس بالبعيد، مع الأسف، على علاقة متينة بالرفيق غازي، نظرا لاجابتي بنتاجه الفكري والفلسفي والتنويري الواسع المبني على ماركسية متطورة، غير جامدة، تحاكي تطورات العلم والمعارف الحديثة، وظروف الواقع العربي على ساحاته المختلفة. ولهذا كله طلبت منه ان يتوجه لمجلتنا حوارات، وفي عددها الأول، بمقالة تتناول فيما تتناول أهمية وضرورة وحدة الشيوعيين السوريين.

فكتب مشكورا هذه الدراسة المعمقة.

د . جون نسطة

تحياتي المحمولة بالتقدير العالي للرفاق في حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري /المكتب السياسي لقراركم المشترك البدء بحوار موضوعي معمق يستهدف بلورة وحدة حزبيكما في اطار سياسي تنظيمي شيوعي موحد، وهي خطوة حاملة لروح التحدي لمجابهة مظاهر التراجع وأوضاع التشرذم والتفكك التي اصابت الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية بدرجات متفاوتة من ناحية والاسهام في مجابهة وتجاوز اوضاع الانحطاط والاستبداد والاستغلال من ناحية ثانية ، ما يعني أن مشروعكم الوحدوي هو في جوهره تجسيد لروح التحدي على طريق استعادة الدور الطبيعي لمواصلة النضال من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ، خاصة وإنّ الوضع الراهن ، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققة بعيداً عن عوامل الانحطاط والتفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعميق خضوع وارتهاق وتبعية الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي للإمبريالية حفاظاً على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، وتحولت معظم أنظمتها وحكوماتها إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة ، في ظروف تراجعت فيها معظم الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية بسبب الضعف الذي أصاب روحها وإرادتها الثورية وهويتها، وفقدانها لقدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا للقوى والتيارات والحركات اليمينية العلمانية والغيبية ، بذريعة الليبرالية الرثة أو بذريعة المنطلقات التراثية ، وكلاهما يعبران عن المواقف والرؤى الفكرية والسياسية التي لا تتناقض مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموماً وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصاً لتكريس وحماية مصالحهما الطبقية .

ففي هذه المرحلة من حياة مجتمعاتنا العربية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين لازالت شعوبنا وشعوب ما يسمى بالعالم الثالث تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، والتفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا .

ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحدثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر - خاصة لبلداننا العربية والعالم الثالث- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد .

لكن على الرغم من اقرارنا واتفاقنا بطبيعة المخاطر السياسية والاجتماعية الناجمة عن الاستبداد والتبعية والاستغلال والتخلف في مجتمعاتنا العربية راهنا، إلا ان هذه الأوضاع لا يجب أن تلهينا أو تبعدنا عن الضرورة الموضوعية المرتبطة برؤيتنا -كشيوعيين- في تناول الواقع المأزوم للأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية في الوطن العربي .

والجدير بالذكر أن معظم من تحاورت معهم من رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الأوضاع المأزومة في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة للخروج من الازمة صوب النهوض.. وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسؤولية امام هذا العجز او القصور او الاهمال.. لذلك أقول لهم - مخاطبا ذاتي - أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة ، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي ومن ثم الأوضاع الذاتية القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح أزمة بنيوية شاملة، وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا ، ولم يؤخذ به ، فإن من واجب كل كادر وكل عضو (في هذه الاحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية ، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب او الفصيل وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب الذي نريد ، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينه وبين المجتمع عموماً والشرائح الفقيرة - وهي الاغلبية العظمى- خصوصاً ان الصمت على تراكم عوامل الازمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطيء لهذه الاحزاب/

الفصائل لكنه لا يعني مطلقاً موت الأفكار والمبادئ والتضحيات العظيمة التي انطلقت من أجلها .

وهنا بالضبط، فإنني أتحدث عن واقع مهزوم ومأزوم -بدرجات متفاوتة- منتشر بضراوة داخل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية وملتصلاً من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض ذاتي معرفي وسياسي وتنظيمي، ونهوض موضوعي يسعى إلى وحدة الأحزاب الشيوعية كخطوة لا بد منها، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى والحركات الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد «البورجوازية» العائلية والكوميرادورية الرثة .

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة لدى كل عضو من أعضاء هذا الحزب أو ذلك في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب ودوره ووظيفته وآلياته، وفي سياق هذه العملية أو هذا الوضع، علينا أن نلاحظ إشكالية الوعي/الفكر، الذي اتسم بالعبودية وبالاختلال والهبوط باتجاه حالة من التوهان المعرفي، والفوضى الفكرية، والليبرالية الرثة وجوهرها الانتهازي، التي بدأت في الظهور مؤخراً في أوساط هذه القوى .

لكن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأنا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي التقدمي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من

الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطور الاقتصادي، والتطور المجتمعي، وهما مرتبطان بإسقاط أنظمة الكومبرادور والتبعية والاستبداد .

اليسار العربي والأزمة أو التراجع والارتداد الفكري:

ان ما يوصف بأنه « أزمة الفكر» لدى الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار الماركسي العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيتها: النظري والعملية، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية، لحساب نصوص تليفقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها .

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهيار الاتحاد السوفياتي أو بالواقع العربي المهزوم، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها، لكن «الماركسية» بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة، كما هو حال بلداننا العربية، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها ، لذلك ، فإن البحث في «أزمة الماركسية» -ولا نقول فشلها- هو بحث في الماركسية ذاتها، وإذا كان من حق اي كان، ان يتخلى عن افكار ويعتق أفكار أخرى نقيضة، فانه ليس من حق احد اصدار حكم بالتجاوز او النفي على تيار فكري من اجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً اذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و «مذهبه» ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و«المذهب»، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او «المذهب»، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية، والاكتفاء بالمنهج الجدلي فقط !خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازى الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد للنزعة التحريفية او لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية (كنظرية علمية تاريخية وفلسفية اقتصادية اجتماعية) كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للقوى الرأسمالية والليبرالية ولتيارات وحركات الاسلام السياسي الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية في المشهد السياسي العربي الراهن فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم، وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها . وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة اي شكل من اشكال التواصل والتجدد التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي، الامر الذي انعكس سلبا على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى الاعضاء لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية - ذات الطابع الشللي المشخصن - بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج - امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها- سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات

والشلل، والمحاسيب ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي أنتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادئ الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما وظهور حالة مأزومة من الاريك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية -والمظاهر الدينية احياناً - لتبرر فشلها وانتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي يندر بإسدال الستار عليها، وولادة الجديد الثوري البديل، إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية - من كوادرها و قواعدهما الرافضة لهذا المآل - تطال كافة مظاهر وشخص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنوي فيها ، واحياء مبادئ ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد .

العملية الاستنهاضية للأحزاب الشيوعية وقوى اليسار الماركسي العربي:

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية الذاتية المرتبطة بالتطور المعرفي والسياسي والتنظيمي وعياً وممارسة عبر عملية إعادة التجديد والبناء والدمقرطة ، والموضوعية المرتبطة بالعملية الوجدوية، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين الوعي العمق والاتفاق الموضوعي على شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى للعملية الوجدوية في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير المعايير والمنطلقات الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، الى جانب النواظم وآليات العمل التنظيمي الداخلية ، الديمقراطية والثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكرياً وهابطة سياسياً،

أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والفرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة أو الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم «أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الأعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي والتنظيمي ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية التحررية والديمقراطية والاجتماعية على جميع المستويات .

لذلك لابد من وقفة مراجعة جديّة لاستنهاض روح المبادرة الوجدية لحزبيكما ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي، للاتفاق على توفير أسس الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئ الوحدة المنشودة للحزب الجديد عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره.

وهنا لا بد من الاستفادة من سلبيات التجارب السابقة ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين المضطهدين في اطار الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل أشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والاستغلال والاستبداد والقمع ، إلا أن الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية العربية لم تستثمر كل ذلك - عبر الممارسة اليومية - كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت - بسبب أزماتها المستعصية الناجمة عن تراجعها السياسي ورخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا - عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لأعضائها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيورته المتطورة المتجددة من ناحية وتفعيل الحوار والممارسة الديمقراطية داخل الحزب من ناحية ثانية ، بعيدا عن سلبيات التجربة التاريخية لتطبيق مفاهيم واسس «المركزية الديمقراطية» وكافة مفاهيم عبادة الفرد أو المركزية الأحادية التي ترفض الالتزام الخلاق بالديمقراطية الداخلية وتطبيقاتها ، وتتمسك بالجمود الناجم عن التطبيق الميكانيكي لمبدأ المركزية الديمقراطية كما تعرفنا

عليه طوال العقود الماضية.

ذلك ان جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذاك ، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى الحياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته ، جعل من هذه الاحزاب هياكل محكومة لنظم وآليات بالية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي و للضرورات المعاصرة وظلت اسيرة للأدوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلانية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية ، الأمر الذي راكم عوامل تراجع مفهوم وآليات الديمقراطية في هذه الفصائل والأحزاب ، وراكم أيضاً استفحال ظاهرة البيروقراطية في معظم المراتب والهيئات الحزبية عموماً وفي الهيئات القيادية الأولى خصوصاً عبر هيمنة المكاتب السياسية والأمناء العامون على الحياة الحزبية، وتفردهم أحياناً، وكان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع البيروقراطية ، وفي ظل استمرار ضعف أو غياب الوعي لدى قواعد الحزب، أن تؤدي هذه الهيمنة إلى إضعاف دور الهيئات القاعدية والوسيطية إضعافاً يجعلها تتحول إلى هامش في الحياة التنظيمية الداخلية، وحصر مهماتها في تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها الهيئات الأعلى في المناسبات والاحتفالات الحزبية ، وفي مثل هذه الاوضاع البيروقراطية الجامدة ، اصبح النص على الديمقراطية دون التقيد بأسسها والوعي بمضامينها ، لا يعني سوى تحوّل وثائق وانظمة ولوائح الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار إلى شعارات مفرغة من جوهرها، وإلى نوع مبتذل من الممارسة البيروقراطية أو الاستبدادية أو الانتهازية الذاتية والشللية في ظل غياب التطبيق الخلاق للديمقراطية لذلك فان قوى اليسار العربي بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل بمنهجية ديمقراطية نقيضة للبيروقراطية والمركزية الشديدة ، لكي تستلهم - في المناخ الديمقراطي الداخلي -شكل وروح التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية والعلمية والتكنولوجية الحديثة وتتفاعل معها، بما يسمح للحزب بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها المطلوبة.

وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد ببعض الملاحظات المنهجية حول التنظيم من وجهة نظر الفيلسوف الماركسي « جورج لوكاش » التي تناولها في كتابه « التاريخ والوعي الطبقي » الصادر عام ١٩٢٢ ، وهي ملاحظات وأفكار ما زالت تمتلك عناصر ومقدمات الرؤية الموضوعية لحل المشكلات التنظيمية حتى يومنا هذا، وخاصة في بلادنا العربية، وتجارب الأحزاب والحركات الماركسية فيها، بالنظر إلى حالة التخلف السائدة التي تؤكد الحاجة إلى إعادة قراءة أفكار هذا المفكر الماركسي، من قبل كافة القوى اليسارية الماركسية العربية.

يرى جورج لوكاش أن المشكلات التنظيمية تمثل جزءاً من المسائل التي لم تحظ بعد بإنشاء نظري معمق، بالرغم من أنها كانت في بعض الأوقات -على سبيل المثال عند مناقشة شروط الانتساب إلى الأحزاب الثورية- في مقدمة أسباب الصراعات الأيديولوجية. فالمسألة التنظيمية ما تزال -للأسف- تعتبر مسألة تقنية خالصة، لا مسألة فكرية أساسية من مسائل الثورة، وليس ذلك لان هناك نقصاً في المادة يحول دون تعميق مسألة التنظيم نظرياً، بل على العكس، فالمادة وفيرة وغزيرة، لكن يبدو أن الاهتمام النظري للأحزاب اليسارية العربية قد استأثرت به واحتكرته مشكلات الوضع الاقتصادي والسياسي وما يتفرغ عنها من نتائج تكتيكية، الأمر الذي حال دون إيلاء مسألة التنظيم أهميتها الحيوية والايجابية، كما حال دون إرسائها في النظرية الثورية» وهنا يعيد «لوكاش» التأكيد على صحة مقولة لينين: « لا يمكن فصل المسائل السياسية ميكانيكياً عن مسألة التنظيم».

فإذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري، فإنها تأخذ أيضاً في بلدان العالم الثالث وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة، فالحزب أو الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج والوضع الاجتماعي _ الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي، والحال إن أهمية العامل الذاتي في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلف أو الضعيف التطور اقتصادياً تفوق أضعافاً مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتطورة اقتصادياً، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة هنا ضعيفة، هزيلة النمو، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية _ الاجتماعية الموضوعية لان تفرز عضواً حزبياً سياسياً طليعي، كما أن الحتمية الاقتصادية

الوحيدة هنا هي حتمية الانتقال من النظام شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة بل الخاضعة أصلاً للإمبريالية العالمية، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الثوري، في كافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب من الحزب الثوري في هذه البلدان أن يخلق وحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وأن يخلق دورهم القيادي معاً بالرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فالمطلوب من الحزب لا أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى الاشتراكية_ فمثل هذه الشروط لا وجود لها في بنية الاقتصاد أو المجتمع _ وإنما أن يخلق هذه الشروط.

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن على فصائل واحزاب اليسار العربي إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحيصه، واخضاعه لروح وجوهر الديمقراطية والياتها التطبيقية ومن ثم إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال العقود الماضية، بما يجعل من هذا المفهوم عبر الحوار والاختلاف الموضوعي أداة لتطور وتجدد الحزب بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود والتخلف التنظيمي من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط او الشللية ومراكز القوى من ناحية ثانية.

هذه الأهمية الفائقة لدور العامل الذاتي في البلدان المتخلفة، تصبح أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في كل اقطار وطننا العربي الذي لا يواجه مشكلة التخلف والتبعية فحسب بل يواجه أيضاً مشكلة تحرره الوطني والديمقراطي الطبقي ، ذلك إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب ، لا تحددها قناعاته الفكرية أو أيديولوجيته فقط ، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويليه ، من الضروري أن يكون التنظيم عالياً عبر وحدته وقوته الداخلية لدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم ، وبقوة ووضوح الموقف السياسي ، والقضايا المطالبة الديمقراطية من المنظور الطبقي، ضمناً لانتصار الثورة الاشتراكية، من خلال الالتزام الجدلي بالأسس الفكرية والتنظيمية والسياسية التي يقوم عليها الحزب الماركسي الثوري .

ثانياً- عجزت الأحزاب الشيوعية عموماً، وبدرجات متفاوتة، عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة، كما عجزت عن صياغة البديل الوطني

والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية.

ثالثا - كما عجزت تلك الأحزاب أيضا - بدرجات متفاوتة - عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضائها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم توحيتهم بتفاصيل واقعه الطبقي (الاقتصاد والتنمية، الصناعة، الزراعة، المياه، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحدثة والديمقراطية والثقافة التقدمية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة... الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب شيوعي أو فصيل يساري، وهما أيضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزمتها، وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها، الأمر الذي يدعونا الى امتلاك الوضوح المعرفي حول الماركسية والواقع العربي الراهن، وذلك انطلاقا من أن الأحزاب الشيوعية والفصائل والحركات الماركسية العربية معنية باستمرار وتجدد النضال من أجل :

أولاً: أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعيدين الوطني والقومي في إطار الصراع الطبقي)، ما يعني بوضوح مشاركتنا الفعالة ضمن الأحزاب الشيوعية العربية في العمل من أجل أن تستعيد القوى الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طبيعي متميز على طريق الحوار الجاد حول فكرة /مشروع تأسيس الحركة الماركسية العربية، واثقا من أن حزبكم الموحد رفاقي الأعزاء لا بد له من ان يحمل تلك الفكرة ضمن رؤاه وبرامجه المستقبلية.

- هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في لحظة تفاقم التناقضات الطبقيية والصراعات المذهبية الدموية في ظل استمرار انظمة التخلف والاستبداد والاستغلال بمختلف مسمياتها ملكية جمهورية مشيخية، مع استمرار تكريس معظم هذه الانظمة

خاصة النظام السعودي و« دول » الخليج عملاء حقيقيين للتحالف الامبريالي الصهيوني يأتمرون بأمره ، إلى جانب تزايد التدخل العدواني الامبريالي الأمريكي - لهذا يجب العمل- في إطار الصراع الطبقي والديمقراطي ضمن دوائر قومية وإقليمية- على تفعيل وبلورة الذات القومية العربية في مضمونها الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا .

- إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، في قلب عملية النضال صوب الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

ثانياً: إذا كان الصراع ضد الرأسمالية في المراكز هو صراع تدرجي مطلبى الآن، فإن الصراع ضدها في الأطراف هو صراع ثوري رئيسي (وهذا ما يجب أن يكون في مجتمعاتنا العربية) اذ لا معنى او قيمة لأي نضال ضد الوجود الامبريالي/الصهيوني أو أي عدوان خارجي ما لم يتوازى ويلتحم ضمن هدف النضال ضد الامبريالية وعملائها في الانظمة العميلة والرجعية والمستبدة .

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورس صفوفها وتقوية بنائها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل التبعية والاستبداد والهيمنة الخارجية، والهبوط السياسي والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والافقار الداخلي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في كل البلدان العربية .

وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار الماركسي تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الحركات والارهاصات الثورية الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني ، التي تنصدر الساحة السياسية في بلداننا عبر مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركات الاسلام السياسي ، أي

أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين «العلماني»، واليمين الديني) وهي الرأسمالية التابعة، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة، وكلاهما محكوم -بهبذه الدرجة أو تلك- لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي .

في سياق الحديث عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوع «الدين» من زاوية فلسفية، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة، فإن يكون لنا موقف فلسفي من الدين انعكاساً لقناعتنا المعرفية العميقة بالفلسفة الماركسية بشقيها الرئيسيين: المادية الجدلية والمادية التاريخية، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين بل على العكس، فإن التحليل الموضوعي، إلى جانب الوعي والشعور بالمسؤولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياها وهمومها وجذبها إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والإمبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطور الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل - في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع .

أما بالنسبة للعلاقة الخلافية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند - من وجهة نظري - إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عبر منطوق غيبي تراجع عايز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تموي، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومتحجرة التطور، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي

على ما هو عليه أسيراً وتابعاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين وللسياسات الأمريكية . وعلى الرغم من كل ما تقدم، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه - مع حركات الإسلام السياسي- ظروفًا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برؤيتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين.. وغيرهم، بحيث نحصر على أن لا تصل الاختلافات معها، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة «الإسلام السياسي» وهي مرحلة قد تطول، لكن الجماهير الشعبية ستكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية وفق مهمات تنظيمية تستهدف التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وعموم الكادحين والمضطهدين وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات، تنطلق من استمرار النضال السياسي والمجتمعي والجماهيري الديمقراطي من منظور طبقي في المرحلة الراهنة لمراكمة العوامل الكفيلة بانضاج تفعيل مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

الرفاق الأعزاء .. إن وعينا العميق بالمعنى المعرفي الموضوعي لمفهوم المناضل اليساري الذي يتحدد قبل كل شيء برؤية ماركسية ثورية سياسية وطبقية مستقبلية تقوم على مجابهة وإسقاط كل أنظمة وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة وحرية الرأي دونما أي إكراه من جهة، والالتزام أيضاً بموقف سياسي وطني انعكاساً لعملية خوض الصراع ضد العدو

الوطني / القومي والطبقي من جهة ثانية ، فليس يساريا من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي والثوري ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف وضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي/الإسلام السياسي ... وضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع ،وليس يساريا من لا يمارس - وفق الزمان والمكان المناسبين- كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . . . وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... الخ ، وفق منطلقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل انعتاق شعوبنا عموماً وإلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية .

من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيكم عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أن هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جدا لليسار العربي كله وأدت إلى عزلته عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار، ومن وجهة نظري ،ليس يساريا من لا يدافع عنها ، وبالتالي

بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها ، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الألوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً .

أيها الرفاق الأعزاء، أعتقد أننا نتفق على أن نقص الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع المعاش، هو مقتل الفصائل اليسارية الماركسية والأحزاب الشيوعية ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشللية والمحسوبيات والانتهازية اليمينية واليسارية الطفولية ، وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق كوادر واعضاء حزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي السوري م.س خصوصاً ، وكافة الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية العربية عموماً ، الى استعادة وتكريس دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحيد لضمان تطهير احزابها وفصائلها من العناصر الانتهازية ، « فالحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه » ، فمن المستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثرورية بدون الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع السياسي والطبقي الاجتماعي والاقتصادي المعاش ، وممارسة النضال التحرري والديمقراطي في اوساط الجماهير وفق رؤية وبرنامج عملي يعبر عنها ويجسد طموحاتها ، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتؤشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تثقيفياً فكرياً بالقضايا النظرية والمجتمعية الطبقية المطلوبة الانية والاستراتيجية في آن معاً، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسع والانشار - واعياً وثورياً ، مع الحرص على كافة الوسائل والامكانات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والاكاديمية في خدمة الرؤية والبرنامج والاهداف ، ذلك هو مضمون ومغزى نضال الشيوعيين في الوطن العربي ، وهو نضال يهدف الى تحقيق ثورتين معاً : الأولى هي ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، والثانية ثورة على الصعيد الاقتصادي المجتمعي ، وهي الثورة الاشتراكية ، تغير علاقات الإنتاج القديمة المتخلفة بكل رواسبها شبه الإقطاعية، وشبه الرأسمالية،

وتستبدلها - نوعيا - بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي.

هنا أشير بوضوح الى ان الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير الجانب الاقتصادي، من دون أن يترافق هذا التغيير بثورة تنويرية عقلانية علمية- علمانية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً -وقبل كل شيء- نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات ديمقراطية علمانية وعقلية كرسست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمًا عقلانياً حراً وديمقراطياً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء .

وفي كل الأحوال ، فاننا نتفق أيضا على أن ان الحاجة الى النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي قضيه تقرر مصير العمل الثوري الديمقراطي كله في بلادنا ، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب شيوعي أو اشتراكي ماركسي بدونها . ان الموقف الثوري ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في سوريا أو مصر او تونس والمغرب والأردن أو اليمن أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، انطلاقا من الرؤية الواضحة والوعي العميق بالماركسية والالتزام النضالي بتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لادوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد و مخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للقوى اليمينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة في بلادنا .

حول «أزمة الماركسية»:

أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا، هي

انعكاس - بهذا القدر أو ذاك- لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه .

إضافة إلى كل ما تقدم، نستطيع الكشف عن مظهرين آخرين من مظاهر «أزمة الماركسية» في البلدان العربية ، أولهما: عدم استخدامها كفلسفة نقدية في تشخيص ودراسة خصوصية التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي، وانماطه وثقافته المختلفة كلياً عن الانماط التي سادت في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، والثاني: عدم تمحورها على المستقبل، بسبب عدم توجيهها صوب فكرة الثورة الديمقراطية والتقدم بوصفها عملية تَحَطُّ وتجاوز مستمرة، ليس لأنظمة التخلف والمشيخات القبلية الشبه إقطاعية فحسب ، بل أيضاً لما كان يسمى بأنظمة «البرجوازية الوطنية» .

وكما نتفق جميعاً بأن الدرس الذي يمكن استخلاصه بالنسبة إلى كفاح الشعب عموماً وجماهير العمال والفلاحين الفقراء خصوصاً ، هو أن أنظمة الاستبداد تكتسب في ظل تقشي الورم الانتهازي القدرة على دق أسفين في خاصرة الحركة الثورية ، وبالتالي قطع الطريق أمام الثورة.

فالانتهازية تزرع الأوهام بين الجماهير لكي تحرفها عن النضال الفعلي ، لكي يتعزز النظام الاستبدادي الحاكم ، ولكي تجني الطغم الحاكمة مزيداً من الأرباح ومراكمة الثروات المنهوبة ، وبالتأكيد فإن الانتهازية لا تفعل ذلك دون مقابل فهي تزيد من وراء إداء تلك الخدمات المتوقع في السلطة وبالتالي الفوز بنصيبها من الثروات المنهوبة ، لذلك فإن القوى الثورية بحاجة إلى جهد متعاظم لمحاربة تأثير الانتهازية وفضح رموزها والقضاء نهائياً عليها بما يمكن الثوريين من استكمال مهماتهم النضالية ضد أنظمة التبعية والاستغلال والانتصار عليها معلنة بداية عهد جديد تسوده الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

ذلك هو المعنى الجوهرى في أن نكون شيوعيين أو ماركسيين ثوريين ، وبالتالي أيها الرفاق ، أن تكونوا ماركسيين اليوم ، معناها أن تقاوموا كافة مظاهر وادوات الاستبداد والاستغلال ، وأن تقاوموا نظام العولمة الامبريالي البشع ، لا أن تستهلكوا بضاعته الفكرية الرخيصة من الواقعية الى الليبرالية ، وأن تقاوموا أيضاً الحركة الصهيونية وليدة النظام الرأسمالي وريببته ، أن تكونوا ماركسيين ، يعني أن تكونوا حاضنة دافئة للجماهير

العضوية، تحترمون كل تراثها ومعتقداتها وتتعلموا منها .

وأخيراً أن تكونوا ماركسيين، هو أن يتكامل وبيكم أيها الرفاق، فتنهلون من النظرية وتدركون منهجها ادراكاً ذاتياً، وتؤسسوا لكم أرضية صلبة تنطلقون منها للعمل النضالي والديمقراطي في خضم الصراع الطبقي، لا أن تأخذوا السياسة على حساب الفلسفة، فالجزء يكمل الكل، ولا تنفصل النظرية الماركسية ومنهجها بالنسبة لنا وفي كل الظروف عن العمل السياسي، فإذا ضاع الجزء، ضاع الكل، وضاعت معه هوية أحزابنا الفكرية. أن تكونوا ماركسيين هو أن تعملوا على أن تكون سوريا وطناً لجميع أبنائها دونما أي تعصب اثني او مذهبي أو جندي، ووطناً مستقلاً حراً موحداً تسوده الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، يبنيه ويحميه أبنائه من الفقراء والكادحين وكافة المضطهدين بإرادتهم الجماعية الحرة.

أخيراً أكرر سعادتي الغامرة بقراركم الوجدوي رفاقي الأعزاء، وهو قرار أمل أن يحمل في طياته كل معاني الوحدة الجدلية الحاملة للحوار الموضوعي المنبثق عن اقتناعكم جميعاً بهذه الخطوة وأهميتها وضرورتها التاريخية في هذه اللحظة الفارقة التي تتميز بالتحول الخطير لمعظم الأنظمة العربية تحت عنوان الأنظمة الكومبرادورية الحاملة لأبشع المظاهر والممارسات والمصالح الطبقية الرأسمالية والبورجوازية الرثة ، التي كرست التبعية والتخلف والخضوع والارتهان العربي للتحالف الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهنا بالضبط أسجل احترامي لكم رفاقي الأعزاء على توافقكم شبه الكامل على كافة القضايا والأمور السياسية الخاصة بالأوضاع في سوريا كما في مجمل الوضع العربي . أما بالنسبة لبعض وجهات النظر الخلافية ذات الطابع التاريخي المتعلق بنشأة الاتحاد السوفيتي وصيورته خاصة بعد وفاة الرفيق لينين وبداية المرحلة الستالينية، وبروز الخلاف الصيني الروسي وغير ذلك من الاختلافات السياسية او المعرفية وصولاً الى تفاقم مظاهر عبادة الفرد ، والبيروقراطية والاستبداد وغير ذلك من المواقف والممارسات التي عرفناها طوال المرحلة التاريخية ما قبل سقوط وانحيار التجربة السوفياتية ، وما تفرضه علينا الان ضرورة التحليل والنقد الموضوعي المعمق لتلك التجربة من منطلق توحيد معرفي وفق منهجيتنا ورؤيتنا الماركسية .

حول الماركسية والمستقبل:

في ضوء ما تقدم فإنني على ثقة من أن الرفيقات والرفاق كوادر وأعضاء حزب العمل والحزب الشيوعي م.س، يضعون نصب عقولهم وأعينهم هدفاً أولاً ورئيسياً لرؤيتهم الأيديولوجية، يتلخص في العمل على استعادة الماركسية لدورها ككاشف لحركة الواقع وكمُنظِّر لها، وبالتالي كمحدد لرؤية تهدف الى تحقيق التغيير السياسي والمجتمعي الثوري وفق المنظور الطبقي الذي تتطلعون اليه وتناضلون من اجله.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في ظل هذا الانهيار الذي طال الحركة السياسية التقدمية العربية، وأفضى الى إعادة صياغة الوطن العربي ولحاقه في المرحلة الراهنة تابعاً للتحالف الأمريكي/الصهيوني المعولم، عبر أنظمة كومبرادورية تابعة ومستتدة، وطبقة حاكمة فقدت كلياً وعيها وانتماؤها الوطني والقومي لحساب مصالحها الذاتية الأنانية البشعة.

إننا في لحظة تفاقم التناقضات الطبقيه عالمياً، علاوة على أن رأس المال الأمريكي يخوض حربه ضد الشعوب وضد الطبقات العاملة في مختلف الأمم من اجل استمرار الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب الفقيرة.

وهذا يعني العمل من أجل مساهمة حزيكم الموحد في أن تستعيد الحركة الماركسية العربية دورها الثوري، بتدرج واقعي مدروس يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحركات والفصائل والأحزاب الماركسية في هذا القطر العربي أو ذاك، على طريق تفعيل الحوار حول الفكرة التوحيدية للحركة الماركسية العربية، تمهيداً لتوليد آلياتها العملية التنظيمية في مرحلة لاحقة.

لهذا يجب العمل -في إطار الصراع الطبقي العالمي- على تفعيل وبلورة «الذات القومية» في مضمونها التقدمي الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين.

هنا يتداخل المطمح القومي، مع مطمح تأسيس عالم إنساني (أممي) وتحقيق الترابط العضوي بين مختلف الأمم لتأسيس عالم خال من الاضطهاد والاستغلال والحروب.

إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي، وإذا كانت

الأحزاب الشيوعية والفصائل اليسارية العربية قد تراجعت في معظمها، فإن إعادة تفعيلها لكي تستعيد دورها الطبيعي الثوري هي المسألة الحاسمة الآن، وهي الهدف الراهن، وهنا يتجلى الدور الراهن لحزبيكما تمهيدا للدور الاستراتيجي لحزبكم الشيوعي الموحد .

وبالتالي فإن إمكانيات الاتفاق على الضرورة الموضوعية للخطوة الوحيدة بينكم لا بد لها ان تشكل عنواناً أساسياً ومدخلاً رئيساً يعزز بلورة الوحدة التي نتطلع الى إعلانها بين الحزبين الشقيقين ، العمل الشيوعي والشيوعي السوري المكتب السياسي ، بعيدا عن كافة مظاهر السلب السياسية والمعرفية والتنظيمية التي راكمت البيروقراطية المقيته في المرحلة التاريخية الماضية من ناحية وتجسد شكل وجوه الديمقراطية التعددية وما تعنيه من التفاعل الديمقراطي المعرفي في اطار المناظرات الداخلية التي ستعزز وحدة الحزب وحيويته من ناحية ثانية .

أخيراً... لا أملك سوى أن أسجل اعتزازي وسعادتي بالمعنيين الموضوعي والذاتي بموقف حزبيكما أيها الرفاق الأعزاء الحاسم صوب خيار وحدتكم التنظيمية والسياسية والمعرفية على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

ملف: مسألة التنظيم واشكالات الوحدة

خطوة نحو الأمام

محمد حسون

تقوم الحركة الشيوعية السورية اليوم بخطوة جديدة وبالغة الأهمية حول مبادرة توحيد أهم حزبين شيوعيين في سوريا .

انطلقت هذه المبادرة عبر الحوارات والتسيقات التي اسسها الحزبين كما هو معروف لنا . فوحدة الحزبين حاجة مرحلة جديدة وانطلاقة في تاريخ حركتنا الشيوعية السورية التي كثيرا ما انقسمت وتفككت على طول بضعة عقود مضت .

وضعتنا قيادتي الحزبين على مسار الوحدة الصحيح الذي بدا عبر نقاشات هادئة وضحت الاختلافات والتقاءات عبر حوارات ناضجة ومنتزعة بلغت بنا اليوم هذه المرحلة المتقدمة التي كانت المجلة نتيجتها .

هذه خلاصة توحيد وتقريب وعمل مكثف تعبر عن أدراك لحاجة الوحدة وضرورتها وخطوة عملية لا بديل عنها ولا يوجد أفضل منها أنها مجلة الحزبين الأولى

يعبر الرفاق عن آرائهم ويوحد الشيوعيين وجهات نظرهم عبر الوحدة نتعرف على بعضنا أكثر ونقيس أفكارنا ونتفق على ما هو ضروري وهام للمرحلة المقبلة

سوف يعبر فلان عن رأيه في المجلة حتى لو كان مختلفا فهو يخطو بخطوة نحو وحدة الحزبين .

عندما يعبر زيد عن مخاوفه أو رغباته يسمع صوته سيصبح شيوعيا أفضل وقادر على الحياة الحزبية المنظمة .

تأخذنا المجلة باتجاه برنامج جامع هو خلاصة الأفكار والنقاشات والأبحاث التي سوف تتقدم

في مجلتنا الخط السياسي والتنظيمية ومختلف المسائل النظرية والفكرية ستقربنا من بعضنا وستتعرف على بعضنا وسوف نصغي إلى بعض لنتلقى عند الوسط الجامع.
هل هناك أفضل من التنسيق الذي يشهده الحزبين اليوم لقد التقت قياداتنا وشكلت لجنة التنسيق السياسي ومن ثم وصلنا الآن إلى هيئة التحرير المشتركة والقادم أفضل.
كل يوم يقربنا من بعضنا البعض أكثر من سابقه

عبر هذا الخط الذي تبناه الحزبين الأهم في بلادنا حتى اليوم سنتجه إلى مكان أفضل وتجمع الشيعيين في سوريا ويمكن للأحزاب اليوم إن تكون عبارة عن مجموعة منظمات أو منظمة منظمات.

سنتحرك معا ونسوق معا وملتقى معا في القضايا الأساسية والمسائل الكبرة تجمع واحد شامل يضم الحزبين والتجمعات والأفراد يلتقون على منبر الديمقراطية وعلى المجلة وعلى فكرة البرنامج العام.

يصنعون معا هيئاتهم القيادية التي ستقودنا نحو مصير أفضل من خلال حزب العمل الشيوعي وتجربته الديمقراطية وأفكاره التحررية ومن خلال الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) وتجربته السياسية وخبرته الحزبية والتنظيمية وكل ذلك سيصنع معا جامع شيوعي سوري من الجيل الجديد خالقا حالة جديدة كلينا ذات امتيازات وبمزايا عالية.

حالة ستكون بطبيعتها قيادية وتغيرية ذات آفاق لا يمكن التنبؤ بحجمها أو نتائجها.

إن جدية العمل التي أبدتها قيادتي الحزبين جعلتنا أكثر إصرارا وتصميما على الماضي قدما في تأييد هذا التوجه عبر لقاءاتهم كلنا يعلم أنهم بذلوا جهودا ليست سهلة وليست آلا في صالح الحركة الشيوعية السورية وبكل تجريد مهمة وملفته لكل من يدرك صعوبة عملهم ودقته والمجلة اليوم هي ذروة هذا العمل وخلاصته التي سنتابعها باتجاه خلاصات أكبر وابتعد بكل تأكيد .

حول مهمات هيئة التحرير: لهيئة التحرير التي تم تشكيلها مهمات أكبر من مجرد تنسيق المقالات أو الصفحات، فلها دور تنظيمي في تقريب وجهات النظر وتجميع المقالات ثم الاشراف على التوزيع عبر التصويت والاجتماعات الدورية ستمكن هيئة التحرير من خلق الاجماع داخل المجلة مما سينعكس على الحزبين. وانسجام الهيئة سيؤدي لتسهيل مسار الوحدة وتقارب البرامج بالمستقبل.

ملف: مسألة التنظيم واشكالات الوحدة

مساهمة حول التنظيم الحزبي

أنس الشامي

ماهي فلسفة التنظيم؟ ما المقصود بها؟ ماذا نعني عندما نتحدث عن فنّ التنظيم وفنّ بناء المؤسسات السياسية والحزبية (فيجب ألا ننسى أن هذه بحد ذاتها «حرفة» بحاجة إلى دراسة ودراية وخبرة وتعلم)؟ ماذا نعني عندما نتحدث عن فلسفة جديدة للتنظيم، وعن مبادئ حديثة ناظمة للمؤسسات؟

فذلك حقيقة هو حجم ما نتطلع اليه. اننا نتطلع إلى شكل جديد للتنظيمات، معاصر جداً وحديث. معاصر للزمن الذي نحن فيه، لروح العصر، للقرن الواحد والعشرين وفتيّ، مرّن وشاب. التنظيم القوي هو بطبيعته تنظيم شاب (ليس من ناحية السن أو الفئات العمرية الداخلة فيه فهذا تحصيل حاصل، أمر ثانوي بل من حيث البنية). من حيث طبيعة بنيته وهيكلته. إنه التنظيم العالي الفاعلية، المتميز بالمرونة والديناميكية القادرة على مواكبة العصر، والأهم أيضاً قادرة على مواكبة واقعنا. فهنا مشكلة أخرى تقع على عاتقنا. نحن لسنا فقط أمام تحدي مواكبة العصر الذي يسبقنا فعلياً -نحن الشيوعيين السوريين على وجه الخصوص- بل هناك تحدي آخر متمثل في تعقيد وصعوبة واقعنا المحلي الخاص السوري والعربي. هذا الواقع يفرض مهمات أصعب، يطرح قضايا أكبر، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. واقعنا قاسي، معقد متراكب ومتداخل. الطبقات والطوائف والعشائر الخ... الدين حجر أساس في بنية مجتمعنا (وفي بنية أفرادنا أيضاً بالتالي) السلطة وأجهزتها، الأحزاب الأخرى، ثم هناك الوضع العام: الاحتلالات والتداخلات

الأجنبية والإقليمية. لدينا تركيبة عجيبة، جهاديون وميليشيات ومتطرفون وأفرع أمنية محلية ودولية وحدود منفلة ومخيمات... إن مشهدنا السوري مهول التعقيد. انه ملعب شديد الخطورة كثير الألغام، ذو حركية انفجارية وتفاعلات داخلية وتراكمات تاريخية، كل ذلك يجعل مهمة الشيعيين في تأسيس وترسيخ تنظيماتهم، مهمة دقيقة جداً وشديدة الحساسية. عليهم ألا يرتقوا فحسب إلى مستوى عصرهم، لا بل أيضا إلى مستوى واقعهم. إنها مهمات كثيرة والدرب طويل، ولكن هل كانت دروب الشيعيين عموماً الا طويلة.

يُفأخر فيلم وثائقي عن تجربة الإخوان المسلمين خلال العقد الأخير عرضته قناة الجزيرة: التنظيمات الاسلامية «هضمت» الحداثة. كل تنظيمات الاسلام السياسي (سلفيين وجهاديين وشيعة الخ) وليس فقط الاخوان، هضمت الحداثة والتكنولوجيا واستوعبتها واستخدمتها ووظفتها وبأي فاعلية! في الفضائيات في وسائل التواصل الاجتماعي في الاعلام في الميديا، في كافة شؤون الاخراج والانتاج، في الاذاعات والنشرات، عبر الانترنت والشبكات الحديثة الخ تنظيماتهم ذات كفاءة عالية. خبرات متميزة وصفحات مليونية وقدرات على التجييش والتأثير عبر وسائل التواصل تشي بأنهم فعلاً «هضموا» الحداثة وبلغوا مستوى العصر في التنظيم على الأقل. نعم ان تنظيماتهم عصرية بشكل لا يقبل الشك واستطاعوا ركوب ناصية التكنولوجيا والعالم الافتراضي بكل تفاصيله ونواحيه. نحن لم نستطع. لا زلنا بدائيين، تنظيماتنا نحن الشيعيين لم تهضم التكنولوجيا بعد، لا زلنا أضعف، لا زلنا متأخرين (في جلسات رفاقنا في لجنة التنسيق الحالية نعم من الرفاق عن الشكايات من العوائق التكنولوجية! وهي عوائق بدائية والحق يقال ولا يجوز لحزب على مستوى القيادات أن يعاني من مثلها، النَّت المقطوع وعدم معرفة التسجيل إلى السكايب أو المجموعات الخ!) وطبعاً هذا ان وشى بشيء فهو يشي بحقيقة كوننا متأخرين جدا في هذا المجال ويوجد أمامنا الكثير لتحصيله واللاحاق به. نعم هذه هي الحقيقة نحن بحاجة إلى النهوض بتنظيماتنا لتدخل القرن، لتبلغ العصر، ل «تهضم الحداثة».

جدلية «التنظيم» و «الجهاز» عند مهدي عامل:

لقد وجدنا هنا عودة ضرورية إلى مهدي عامل. لقد تطرق إلى الفكرة بشكل موسع.

إنها مساهمة مهدي عامل في موضوعنا الذي هو فلسفة التنظيم، والتي يمكن كثيرا أن نبني عليها. هناك مستويين للحزب عنده، أو بالأحرى نوعين: إما أن يكون الحزب «تنظيماً» بما هو مجموعة منظمات هدفها بالضبط هو تنظيم عمل الأعضاء، تنظيم عمل الشيوعيين. أي توحيدهم وتوجيههم في مسار واحد يصب في خدمة مصلحة البرنامج السياسي وتحقيق أهدافه على الأرض. الحزب بوصفه تنظيماً هو بحسب عامل حزب-براكسيس، أي حزب ممارسة قصوى. فاعلية متكيفة مع الوضع القائم أيضاً كان ومع الأمر الواقع، مع البيئية. انه يؤمن فاعلية الأفراد ويمكنهم من المساهمة ومن العمل السياسي. الفكرة الأولى هنا هي التمكين. أي تمكين الأفراد بحيث يكونوا قادرين على المشاركة السياسية الحرة والفاعلة. إنه «القدرة على التعبير عن الذات السياسية عن طريق التنظيم». والشرط الأول هنا بالطبع هو الديمقراطية الداخلية داخل هذه التنظيمات وفي الحزب ككل بوصفه منظمة منظمات. فالديموقراطية الداخلية هي التي تحمي الحزب وتمنعه من الانحدار إلى النوع الثاني من الأحزاب (والتي كان قد حذر منها تروتسكي قبل مرة) الحزب-الجهاز.

الحزب بوصفه جهازاً هو النقيض لصورة الأحزاب الشيوعية الحقيقية. الحزب هنا لا ينظم، بل يكبح الأفراد يفرملهم. عبر بيروقراطية بطيئة مملة شكلية يكون الغرض هنا ليس التمكين بل فقط ضمان استمرار حياة الجهاز. إنه إنعاش اصطناعي لمؤسسة ميتة. الحزب هنا تدهور إلى جهاز إداري متخم بالشكليات المصطنعة التي تعطي الوهم فقط بأنه موجود. الحزب هنا لا يعبر عن وجوده عبر فاعليته، بل فقط عبر كبح الأفراد ومنع مساهمتهم ومبادرتهم. شكليات، قوانين، قواعد باردة، دواوينية ميتة هرمية فارغة... هنا الخطر الذي حذر مهدي منه. انتبهوا من انحدار المؤسسات إلى أجهزة. هذا أمر شائع في مؤسسات الدولة (لذلك تسمى بالأجهزة البيروقراطية) لكنه خطر قاتل في الاحزاب الشيوعية. انه كفيل بقتل الحزب فعلياً. وهو خطر جاثم على صدر الأحزاب الشيوعية حتى قبل أن تصبح في السلطة أو تشترك فيها، وفي حال تدهور الحزب-التنظيم إلى حزب-جهاز فهذا بمثابة حكم ميرم بإنزال الحزب المعني ضمن خانة قيد الوفيات. البيروقراطية هي سرطان الحزب الشيوعي، إذا استفحلت فيه قتلته. نحن اليوم لدينا تجربة حزبين. لقد خاضا مراحل التنظيم في جميع أشكالها، العمل

السري والعلني والسجن والعمل البرلماني، الانشقاقات والتوحدات والتحالفات الخ. تجربة الحزبين هذه يجب توظيفها بشكل جدي. فعبّرنا فقط نصعد من الأحزاب-الأجهزة إلى الحزب-التنظيم. من روح الحلقة إلى روح التنظيم، عبر توظيفها واستخدامها والتعلم منها من نجاحاتها وتجاربها نحقق اليوم خطوتنا إلى الأمام. نحو المؤسسة نحو الحزب نحو التنظيم الشيوعي الحقيقي والفعلي الذي يليق بالتجربة الشيوعية السورية. الحزب التنظيم هو المركب، المركب القادر على حمل برنامج الحزب أو برامج الحزب المتجددة والمتغيرة والمتطورة أبداً. إنه المركب القوي الضروري الثابت الذي نحتاجه لحمل حمولتنا، التي هي خلاصة سياسية نظرية مواكبة لواقع متحرك. لكن هذا موضوع بحث آخر مستقل نتركه إلى قسم ثاني لا بد منه.

قضايا نظرية

مدخل إلى الفلسفة الماركسية

محمد سيد رصاص

-١-

كما استخدم كانط نظرية المعرفة للوصول إلى مفهوم للوجود، وكذلك هيغل النظرية التاريخية، وأيضاً أوغست كونت عبر استخدامه للعلم كأساس لفلسفته، فإن كارل ماركس قد استخدم الاقتصاد السياسي كأساس معرّف لروّيته الفلسفية الشاملة للكون والمجتمع والإنسان، تماماً مثلما كان استخدام داروين لعلم الطبيعة وسيلة لتكوين نظريته.

يقول (س.ج.أرثر): «استخدم ماركس منطق هيغل لتشكيل قوام علمه الاقتصادي» (١)، معتبراً أن كتاب «رأس المال» يشكل مثلاً تطبيقياً لاستخدام هذا المنطق، الذي يتخلل ويشكل هذا الكتاب الاقتصادي، وهو شيء قد سبقه إليه جورج لوكاتش في «التاريخ والوعي الطبقي» بالعشرينات عندما اعتبر أن هناك رؤية فلسفية تتخلل «رأس المال» إلى أن أتى نشر «مخطوطات ١٨٤٤» لماركس في الثلاثينات إثباتاً لذلك، وربما كان، في هذا الإطار، حديث ماركس عن (الاقتصاد)، كرابط للمجتمع مع الطبيعة في عملية إنتاج حاجات الإنسان، يمثل مفتاحاً لفهم استخدامه للاقتصاد كمعبر لنقل الإنسان من (الضرورة) إلى (الحرية): «عبر تطوره [=الإنسان] فإن مملكة الضرورات المادية تتوسع كنتيجة لتوسع حاجاته، ولكن، وفي نفس الوقت، فإن قوى الإنتاج التي تلبى هذه الحاجات تتوسع. إن الحرية، في هذا الإطار، لا يمكن تكوينها إلا من خلال الإنسان المُشْرَك، المنتجون المتكاتفون، الذين ينظمون بعقلانية عملية تبادلهم مع الطبيعة عبر وضعها تحت سيطرتهم الجماعية، بدلاً من أن يكونوا محكومون من قبل قوى الطبيعة العمياء، وذلك

من خلال صرف الحد الأدنى للطاقة وتحت شروط تميل إليها الطبيعة البشرية أكثر، وتنال استحقاقها. بدون شك يبقى هذا مملكة للضرورة، التي تقبع مملكة الحرية ما بعدها والتي تمثل تطوراً للطاقة البشرية يشكل، في حد ذاته، هدفاً: إن مملكة الحرية لا يمكن أن تتفتح إلا عبر هذه المملكة للضرورة كقاعدة انطلاق نحوها» (٢)، وهو ما يشكل -أي هذا النص- تكثيفاً ملخصاً لآلاف الصفحات التي استغرقتها الكتب الثلاثة من «رأس المال»، من حيث كونها قد عرضت آليات الانتقال من (الضرورة)، والقوانين الناظمة لها، نحو (الحرية)، التي لا تمثلها، بعد، المرحلة الاشتراكية التي تظل خاضعة لقوانين (الضرورة)، وإن كان تعريف ماركس للمجتمع المُشْرَك، الوارد هنا، يضع خارج قوسيه النموذج السوفياتي وتوابعه ولواحقه، الشيء الذي شكل، بإطلاق صفة (الاشتراكي) عليه، أحد أكبر سوءات الفهم الجماعي التي شهدتها القرن العشرون. الاقتصاد هو وسيط المجتمع مع الطبيعة: عبر ذلك تتشكل النظرة للكون عند الإنسان. أيضاً، من خلال ذلك الثالث، تتكوّن السياسة بوضعها أداة لتنظيم هذه العلاقة، والتي -أي هذه العلاقة - تؤسس وتشكل نظرة الفرد إلى ذاته ومجتمعه والعالم، وهو ما يشكل الإطار الذي تتولد عبره الأفكار والثقافة والفن والعالم الروحي.

من هنا، فإنه إذا كانت السياسة هي تكثيف لبنية اقتصادية- اجتماعية، فإنها لا يمكن أن تنفصل عن (البنية الفوقية) كعلاقة تشكّل، وفي الوقت نفسه فإنها، عبر ذلك، تعطي تلخيصاً مكثفاً ومعبراً عن البنيتين وعلاقتهما في مجتمع محدد وفي زمن معين، وعبر علاقة هذا المجتمع، كداخل، مع عالمه الخارجي كمحيط.

الماركسية، كفلسفة، اعتبرت الاقتصاد مدخلاً إلى فهم هذه العلاقات ووضعها في إطار معرفي مفهومي من خلال استخدام منهج تحليلي، حاول استعمال الدقة العلمية في تحليل هذه العلاقات وتداخلاتها في مجتمع «ما» للوصول إلى قوانين استخدمت في استنباطها منهجية تاريخية مادية، ذات طابع فلسفي، ليتم تطبيقها على الاقتصاد في المجتمع المعين والمحدد. إن هناك دائرة يرسمها نمط الإنتاج، أو البنية الاقتصادية- الاجتماعية، حول حركة المجالات الأخرى، التي تظل من حيث مدى حركيتها مشروطة ومحددة بالعامل الاقتصادي، أما ما عدا ذلك، وفي إطار حركتها الذاتية كعناصر موجودة بهذه الدائرة، فإنها تملك (بما فيها السياسة والأفكار والثقافة والفن والأطر الروحية) استقلالاً ذاتياً والقدرة على تبادل التأثير، مما يؤدي إلى علاقات غير انعكاسية في هذه (الكلية).

المجتمع هو حاصل تفاعل أفراده مع الطبيعة عبر الاقتصاد، إلا أن هذه الفعالية تتم عبر سياق البنى (الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الفكرية)، مما يمكن أن يتم عبر أشكال فردية أو جماعية، إلا أنه لا يخرج عن أشكال التضد الطبقي، أو الفئوي، أو المهني، للمجتمع.

« إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط سلسلة أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة» (٣): إنه يشترطها، ولكنه لا يحدها أو يشكلها، وإنما الذي يقوم بذلك فعالية الإنسان الذهنية الذاتية التي تختار أيديولوجياً، طبقاً لتحيزاتها أو انتماءاتها الاجتماعية، في إطار هذه الدائرة التي يمثلها نمط الإنتاج، وليس خارجها، حتى ولو استطاعت إنشاء تعبيرات فكرية متجاوزة، أو متعالية فلسفياً، إلا أنها تبقى تخيرات ذهنية تابعة من هذا «الشرط» ومحددة عبره وبواسطته حصراً.

لهذا، فالأيديولوجية تعبير عن إرادة ذهنية إما لتثبيت هذا الشرط أو إبقائه، أو للعمل على تجاوزه، وتأتي السياسة لتشكل التعبير العملي، عبر الممارسة السياسية، عن الخيارات الأيديولوجية في المجتمع المعني.

هذه الرؤية الفلسفية، الموضوعية في منهج تحليلي معرّف، لعلاقة الخماسي (الطبيعة - الاقتصاد - المجتمع - الفكر - السياسة) تشكل الجدة الفلسفية المعرفية الرئيسية للماركسية: فهي تتعامل مع هذا الخماسي، بتعالقاته، كبنية كلية يحاول هذا المنهج القبض المعرفي عليها ليس عبر نظرية سكونية ستاتيكية (مثل البنيوية) وإنما عبر نظرية تاريخية لحركية هذه البنية الكلية، ووفقاً لجدلوية (الداخل- الخارج).

- ٢ -

عبر تطبيقات هذا المنهج، توصل كارل ماركس إلى خلاصات محددة في الاقتصاد (مثلاً نظرية الإفطار المتزايد للطبقة العاملة والفئات الوسطى)، وإلى قوانين معينة للعملية الاقتصادية (القيمة - فضل القيمة... الخ)، وإلى خلاصات سياسية (الحالة البونابرتية كحالة يقفز فيها شخص «ما» إلى السلطة في اللحظة التي يصل فيها الصراع الطبقي إلى حالة انسداد، ليقدّم نفسه في صورة القائد الجامع والمنقذ الذي هو «فوق الطبقات» - نظرية اضمحلال الدولة المقدمة في «نقد برنامج غوتا»... الخ). إضافة إلى تطبيقات منهجه على حالات سياسية معينة (مثلاً ألمانيا المتخلفة، كما في «البيان الشيوعي» وفي نصوصه المضادة لفرديناند لاسال المتحالف

مع بسمارك بين عامي ١٨٦٢-٦٤، عندما ينصح ماركس ببرنامج بورجوازي-ديموقراطي لها، يحمل طابعاً ليبرالياً، بخلاف البلدان الصناعية المتقدمة التي يطرح لها برنامجاً اشتراكياً، فيما نجد ماركس يعطي تطبيقات معينة لهذا المنهج على الثقافة (كما في كتاب «الأيديولوجية الألمانية») أو على الأدب (كما في حالة بلزاك) وكذلك على الاجتماع (الدراسة المقدمة في مخطوطات ١٨٤٤) «للإنسان المغترب التي تتجاوز النطاق الاقتصادي المحض، مثلاً».

-٣-

لم يضيف فريدريك إنجلز شيئاً إلى المنهج الماركسي، إلا أنه أعطى جديداً على صعيد الميادين التطبيقية لهذا المنهج: على ميدان الطبيعة (في كتاب «جدل الطبيعة») وفي الأنثروبولوجيا («أصل العائلة»). وكانت تطبيقاته لأمعة في المجال السياسي العملي (تحليلاته للوضع الألماني، الموجهة إلى الحزب الاشتراكي الديموقراطي، في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر). في المجال الفلسفي، كان إنجلز تبسيطياً، وربما كان يميل، عبر الضرورات السياسية العملية، إلى تقديم الفلسفة الماركسية في قالب تعليمي كان مليئاً بصورة من الثنائيات المانوية المتعارضة التي افترض وجودها في تاريخ الفلسفة عبر تقسيمه للأخير إلى معسكرين متضادين مثالي ومادي، وهو شيء لا يلمس عند ماركس:

«فأولئك الذين أكدوا ان الروح وجدت قبل الطبيعة... ألفوا معسكر المثالية. أما أولئك الذين اعتبروا الطبيعة هي الأصل فقد انتموا إلى مختلف مدارس المادية» (٤). فيما يلاحظ أن إنجلز لم يكن على خط الإنشغال الفلسفي العميق لماركس، كما في «مخطوطات ١٨٤٤»، بل كان تركيزه على السياسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية مؤدياً به إلى الاقتراب من الفلسفة الوضعية، مفترضاً موت الفلسفة بعد هيجل، وناصباً إياها لصالح العلم والاقتصاد والتقنية مع ميل إلى نزعة ميكانيكية خطيرة ترى أن «ما هو مطبق على الطبيعة التي نهماها الآن كحركة تطور تاريخية، مُطبق أيضاً على تاريخ المجتمع في جميع فروعه، وكذلك على مجموع العلوم التي تبحث في القضايا الإنسانية (والإلهية)» (٥)، وهو ما انسجم مع المد، الذي شهدته الفلسفة الوضعية منذ ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والذي جرف بتياره مفكرين ماركسيين مثل (كاوتسكي) و(برنشتين) و(لينين) و(بوخارين).

رغم تعارضات كاوتسكي وبرنشتين في عام ١٨٩٨، عندما طرح الأخير برنامج «التحريفي-

المراجع (revisionist) (٦) الذي دعا إلى (الإصلاح) وليس (الثورة) كطريق سياسي للماركسيين الألمان، فإن ذلك لم يتعدى الرؤية السياسية، حيث نجدهما مشتركين في نظرة فلسفية تتسم بالنزعة «العلمية»، وفي «عبادة التقنية» وبنزعة مادية ميكانيكية، ولو أن برنشتين قد أعطى ذلك، فلسفياً، بعده المنطقي، عندما حاول الابتعاد عن الهيكلية لصالح الاقتراب من الفلسفة الوضعية، ليعودا، في عام ١٩١٤ وخاصة في عام ١٩١٧ وما بعده، للتلاقي سياسياً، مما يعني بان الخلاف السياسي لا يتضمن دائماً خلافاً في طريق التفكير أو في الأسس والمنهجية الفكرية والفلسفية.

في الجانب الفلسفي كان لينين تلميذاً لإنجلز، وليس لماركس، وخاصة في موضوع ماديته الفلسفية، المعروضة في «المادية والمذهب النقدي التجريبي»، إضافة إلى أن استخدامه لمصطلحي (المثالية) و(المادية) كان أساسياً في رؤيته الفلسفية وهو ما لم يكن موجوداً عند ماركس، بينما نجد أن مصطلحي (المادية الديالكتيكية) و(المادية التاريخية)، المستخدم من قبله، مأخوذان من إنجلز، وليس من ماركس، الذي لا نجد في كل مؤلفاته ذكراً لهذين المصطلحين.

صحيح أن لينين حاول بعد سبع سنوات من كتابه ذلك، في «الدقاتر الفلسفية» (١٩١٥)، مراجعة هيغل، إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطع طريقة تفكيره السابقة في الفلسفة أو في السياسة، ولا إلى إنشاء طريقة تفكير فلسفية- سياسية تضع جانباً ما بدأ مع تكون البلشفية في عام ١٩٠٣. بل إذا شاء المرء الدقة، فإن مراجعة لينين لهيغل، والتي جاءت على خلفية «إفلاس الأممية الثانية» في عام ١٩١٤، قد قادت لينين إلى قانون (تفاوت النمو) ونظريته حول (الإمبريالية)، وهذا ما أدى إلى أن «الطريق الذي قاد إلى أكتوبر الروسي [قد] مرَّ بـ «المنطق الكبير» لهيغل» (٧)، إلا أن ذلك قد عنى طريقاً نحو مزج الثورتين الديمقراطية والاشتراكية ببلد متخلف في ثورة واحدة، وهو ما عنى طلاقاً مع «البيان الشيوعي» و«رأس المال» لماركس، أو إذا أخذنا تعبير غرامشي فإن ثورة أكتوبر هي «ثورة ضد كتاب (رأس المال) لماركس» (٨).

في صيف ١٩٢٤، بعد وفاة لينين بأشهر، قام بوخارين بالهجوم على لوكاتش (٩) متهماً إياه «بالإرتداد نحو الهيكلية القديمة» (١٠)، ومركزاً على الهجوم على رؤية لوكاتش بأن الوعي الفلسفي الذي ورثه ماركس عن هيغل يمثل قطيعة فلسفية مع مادية عصر الأنوار الفرنسي، المُشكَّلة بدورها مادية إنجلز الفلسفية، وعبره مادية لينين والحزب البلشفي، والتي يمكن أن يلخصها كتاب بوخارين: «نظرية المادية التاريخية: دليل شعبي لعلم الاجتماع الماركسي» (١٩٢١).

في أن «المادية الفلسفية هي الفلسفة الحقيقية، في حين أن الماركسية مجرد (علم اجتماع)» (١١)، وهو ما ينقضه غرامشي بقوله: «انبتت الماركسية على شكل مجموعة من القواعد والمعايير النقدية لسبب مخصوص هو أن مؤسسها (ماركس) كرّس جهوده الفكرية لمعالجة مسائل أخرى، اقتصادية بشكل خاص (وكانت معالجته منهجية)، غير أن هذه القواعد والمعايير النقدية كانت تنطوي ضمناً على رؤية شاملة للعالم والحياة، على فلسفة» (١٢).

- ٤ -

رغم خلاف ستالين السياسي مع بوخارين في العشرينيات، وصولاً إلى إعدام الأخير في عام ١٩٣٨، فإن الستالينية قد تبنت خلاصات بوخارين (ولنين وانجلز، معه) الفلسفية في أثناء صياغتها لما أسمته بـ (الماركسية اللينينية)، والذي كان القصد منه، وهو المصطلح المصاغ بعد وفاة لينين، تطويب اللينينية مكافئاً واستمراراً للماركسية، من أجل تكريس موسكو فاتيكناً لشيوعيي العالم، على طراز روما الكاثوليك.

بعد لوكاتش وغرامشي، لم يؤتى بجديد إلى الأفكار الماركسية، لا كمنهج ولا كتطبيق، إلا من قبل (لوي ألتوسير) في كتابه: «قراءة (رأس المال)»، الصادر في عام ١٩٦٥، والذي أراد تكوين ستالينية جديدة تمزج فلسفياً بين الماركسية والبنوية، فيما كانت ماركسيات الماركسيين الآخرين مجرد اصطافات ضمن مربعات ماركسية محددة حددتها أسماء (ماركس)، أو (انجلز) و(لينين) و(بوخارين)، أو (غرامشي).

السؤال الآن، الذي يفرض نفسه في فترة (ما بعد موسكو): إذا كانت الماركسية منهجاً تحليلياً، يؤدي تطبيقه على يد مؤسسه، والآخرين، إلى جملة من الأفكار المولدة والمكتسبة، فهل أن الماركسية، بعد قرن وثلاثة أرباع القرن من التأسيس والتطبيق نظرياً و عملياً بما فيه انهيـار «الفاتيكـان الشيوعي»، مازالت صالحة؟...

وإذا كانت كذلك، فما هو الباقي منها: هل المنهج لوحده؟ أم: أن الباقي هي بعض الأفكار المتولدة عبره؟ أو لاشي من هذه الأفكار؟...ثم: إذا كان الشيء الأخير صحيحاً، أي عدم مطابـقة هذه الأفكار للوقائع (بما فيها، ربما، بعض أفكار كارل ماركس التطبيقية) للوقائع بعد، فهل هذا يمنع بقاء المنهج صالحاً للتطبيق وتوليد الأفكار، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة؟... الاحتمال الأخير تثبته الوقائع الراهنة بأن الماركسية مازالت صالحة كمنهج للتحليل الاقتصادي

الاجتماعي-السياسي-الثقافي، وأنها أفضل من المناهج المعرفية الأخرى. الماركسيون يكتسبون صفتهم الماركسية من استخدامهم لمنهج كارل ماركس التحليلي المعرفي لتطبيقه في حقول معرفية متعددة، وأول استخدام له في توليد برنامج سياسي لحزب ماركسي، يكون ماركسياً في المنهج، وشيوعياً في فلسفة التنظيم المأخوذة من كتاب «ما العمل؟» للينين، وبالتالي فالماركسية منهج معرفي مفتوح على مكان وزمان معينين ووفق جدل (الداخل-الخارج)، وبالتالي فهي ليست مكتملة ومغلقة ونهائية كما أراد السوفييات عبر مصطلح الماركسية اللينينية، وهذا يعني أنه لا يوجد ماركسية واحدة بل هناك ماركسيات متعددة وجدت عبر التاريخ مثل (الماركسية الألمانية) للحزب الاشتراكي الديمقراطي بين عامي ١٨٧٥ و ١٩١٤ و(الماركسية السوفياتية) و(الماركسية الصينية) و(الماركسية الفيتنامية) وماركسيات أنتجها أفراد مثل ليون تروتسكي و أنطونيو غرامشي وجورج لوكانش و كارل كورس ولوي ألتوسير. أخيراً: أليس من الضروري القيام بهذه الغريبة على إيديولوجية شكّلت التأثير الفكري والسياسي الأكبر على عصرنا لتعيين ما بقي وما اندثر، من أجل تحديد معالم القرن الجديد؟...

الهوامش:

- (١) - في كتابه «ديالكتيك العمل: ماركس وصلاته بهيجل»، أوكسفورد، ١٩٨٦، ص ١٢٥.
- (٢) - كارل ماركس: «رأس المال» (الكتاب الثالث)، الطبعة الإنكليزية، دار النشر باللغات الأجنبية، موسكو، ١٩٦٢، ص ٧٩٩-٨٠٠.
- (٣) - كارل ماركس: «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠، ص ٢٥.
- (٤) - فريدريك انجلز: «لودفيغ فوريخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية»، ضمن «مختارات ماركس وانجلز»، الجزء الرابع، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٢٢.
- (٥) - انجلز: «المرجع السابق»، ص ٥٢.
- (٦) - وهو ما أشر إلى بداية انقراض الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية إلى تيارين سياسيين، إلى أن تكرر ذلك، بعد عام ١٩١٧، في انشقاقها إلى اتجاهين: شيوعي، واشتراكي ديموقراطي.
- (٧) - الياس مرقص في مقدمة كتاب لينين: «فاتر عن الديالكتيك»، دار الحقيقة، ط١، بيروت، ١٩٧١، ص ١٢.

(٨) - انطونيو غرامشي: «الأمير الحديث»، دار الطليعة، ط١، بيروت ١٩٧٠، ص ١٤٣.

(٩) - بعد عام من صدور كتابه: «التاريخ والوعي الطبقي» في عام ١٩٢٣: أثناء مؤتمر الكومنترن الخامس.

(١٠) - جورج لختهايم: «لوكاتش»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص ٧٩.

(١١) - غرامشي: «قضايا المادية التاريخية»، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ١٠٦.

(١٢) - غرامشي: «قضايا المادية التاريخية»، ص ١٠٦ - ١٠٧.